جامعة المنوفية
كلية الآداب
مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية
(الجغرافيا والجيوماتكس)

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

Egyptian Knowledge Bank
بنك المعرفة المصري

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

بكلية الآداب – جامعة المنوفية

مجلة علمية مُحَكَّمَة – نصف سنوية

هيئة التحرير للمجلة	
أ.د/ عواد حامد محمد موسي	رئيس التحرير
أ.د/ إسماعيل يوسف إسماعيل	نائب رئيس التحرير
أ.د/ عادل محمد شاويش	مساعد رئيس التحرير
أ.د/ عبد الله سيدي ولد محمد أبنو	السادة أعضاء هيئة التحرير
د/ سالم خلف بن عبد العزيز	
د/ محمد فتح الله محمد النتيفة	
د/ طوفان سطام حسن البياتي	
د/ سهام بنت صالح سليمان العلولا	
د/ محمود فوزي محمود فرج	
د/ صابر عبد السلام أحمد محمد	
د/ صلاح محمد صلاح دياب	سكرتير التحرير

موقع المجلة علي بنك المعرفة المصري: https://mkgc.journals.ekb.eg/

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: ٢٣٥٧-٠٠٩١
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ٢٧٣٥-٥٢٨٤

تتكون هيئة تحكيم إصدارات المجلة من السادة الأساتذة المحكمين من داخل وخارج اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين في جميع التخصصات الجغرافية

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

بحث:

توزيع التوابع الإدارية بالوحدات المحلية دراسة في الجغرافيا السياسية بالتطبيق على محافظة الدقهلية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

إعداد الدكتور: نشأت السعيد عبد الحميد أحمد عجلان *

* دكتوراه في الجغرافيا السياسية من جامعة عين شمس

ملخص البحث:

ناقشت هذه الدراسة الوحدات المحلية والتوابع الإدارية من القرى والعزب في المراكز الإدارية في محافظة الدقهلية. وهدفت إلي دراســـة توزيع الوحدات المحلية والتوابع الإدارية علي مستوى القرى والوحدات المحلية بمراكز المحافظة . ودراســة التباين في توزيع التوابع الإدارية بالقرى والوحدات المحلية (العدد – المساحات – عدد السكان) ، ودراسة المعايير الجغرافية إنشاء الوحدات المحلية التي حددتها الدولة ، ودراســـة المأمول للتوابع الإدارية في تحقيق التنمية المستدامة بالمحليات.

اعتمدت الدراسة علي تعداد التوابع الإدارية في التعداد الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء (عام ٢٠٠٦ م والنتائج النهائية ٢٠٠٨م)، ومركز المعلومات بالمحافظة (الوحدات المحلية ٢٠١٠م). وتم تناول الدراســة بالمناهج التالية (المنهج الإقليمي –الوصـــفي التحليلي – المورفولوجي– المنهج الوظيفي...)، بالإضافة إلي اسلوب التحليل الكمي وتحليل الشبكات والأسلوب الكارتوجرافي واستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية .

ومن نتائج الدراسة : توزيع التوابع غير متوازن في القرى وفي الوحدات المحلية بمراكز المحافظة. يمكن ترقيته بعض العزب لقرى وكذلك إنشاء وحدات محلية جديدة لتحقيق التنمية الإدارية والتنمية المستدامة بهذه الوحدات . وطرح استراتيجية تنمية مستدامة بتوازن بين عدد التوابع توزان في عدد السكان وتوزان في المساحات للوحدات المحلية وتوابعها، وتوزيع عادل للموارد ودعم المواطنين خدمياً وإدارياً وسياسياً.

الكلمات المفتاحية:

التقسيم الإداري ؛ التوابع الإدارية ؛ الوحدات المحلية ؛ محافظة الدقهلية.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

المقدمة :

تعد المشكلة الأساسية في مصر في توزيع الموارد ومدى استغلالها ؛ وليس في ندرتها . ويعد التقسيم الإداري في جوهره تخطيطاً هيكلياً للوحدات الإدارية مرتبطاً بعملية التنمية، حيث أنها الإطار الذي تتم فيه هذه العملية(عبد الله :١٩٩٨ : ١٢٢). والعبرة ليســـت بتوفر الموارد الاقتصـــادية المتنوعة بالوحدة الإدارية وإنما بمدى استغلالها(أبو عيانه :١٩٩٩م ، ٨٠) . وتقسم جميع الدول باستثناء الدول الصغيرة جداً إلى وحدات إدارية صغيرة لأغراض الإدارة الداخلية ، وتشكل في التسلسل الهرمي حسب وظيفتها ، وكل وحدة مساحية مهما كانت متواضعة فإن لها وضعها في الهرم الســياســي(Pounds:1963, 193) . وتمثل التوابع أصـــغر الوحدات الإدارية في التقسيم الإداري المصـري ، بينما يمثل الحوض أصـغر الوحدات المسـاحية في هذا التقســـيم(عجلان : ٢٠١٠ ،٣).ويعاني التقســـيم الإداري الحالي في مصـــر من مشـكلات كثيرة أهمها : أن هذا التقسـيم تم منذ عهود سـابقة ، ولا يواكب المتطلبات التنموية المختلفة ، وعلى الرغم من إدخال بعض التعديلات عليه ؛ إلا أنه مازال يفتقد توافر المقومات الاقتصـادية والاجتماعية التي تدعمه ، ويظهر علي الخريطة الإدارية عدم التوازن المســاحي والســكاني والإمكانيات الاقتصـــادية علي اختلاف هيراريكيته الإدارية ، والذي يؤثر بشـــكل كبير على مدى تطور المحافظات وتنميتها . وبات التقسيم الإداري غير ملائماً للتطورات السياسية والاقتصادية والعمرانية التي يشهدها المجتمع المصـــري في عقوده الأخيرة ، فضـــلاً عن مشـــاكل الحدود بين العديد من المحافظات .

ظل التقسيم الإداري المصري مبنياً على أساس دواعي الأمن وحفظ النظام وتحصيل الضـرائب . و لا يتم التقسـيم علي أسـاس حسـن إدارة مواردها الطبيعية وخدماتها . ويجب إعادة النظر في التقسـيم الإداري الحالي ، كما يجب إعادة النظر في الأسـس والمعايير التي يمكن أن يبني عليها التقســـيم الإداري (مســـاحة الوحدة الإدارية –

المساحات المزروعة والمساحات التي يمكن استصلاحها – عدد السكان والكثافة السكانية – توزيع الوحدات المحلية ...وغيرها)(عبد الوهاب : ٢٠٠٧ م).

قد لا يستند التقسيم الإداري إلى معايير علمية وجغرافية موضوعية لتحقق أغراض تنموية ، من أهمها رفع كفاءة الخدمات المقدمة بكل وحدة إدارية كما وضحها القانون ، والتمكين المحلي والتنمية المحلية المستدامة ، وعدالة توزيع الموارد المحلية المتاحة بالدولة على كافة وحدات التقسيم الإداري بها ؛ وبما يحقق استغلالاً كاملاً ومحلياً لتلك الموارد . ولابد من تشريع جديد للتقسيم الإداري يضمن حسن توزيع الموارد وفقاً لعدد السكان ومتطلبات التنمية بكل محلية من المحليات . ولما كان الكفر والعزبة والنجع نواه القرية المصرية ؛ ولابد من تشريع يضمن تحقيق تنمية لسكان هذه التوابع مالياً وإدارياً وخدمياً وسياسياً .

المجال المكاني للدراسة :

تم اختيار محافظة الدقهلية كمجال مكاني خصب لدراسة هذا الموضوع ؛ نظراً لكثرة التوابع االإدارية وتباين توزيعها بالوحدات المحلية في المحافظة بمراكزها الشمالية دون مراكزها الجنوبية، مواكباً مع تطور الدلتا المصرية وتعمير البراري .

موقع ومساحة محافظة الدقهلية : بلغت مساحة المحافظة نحو ٣٤٦٠.٤ كم ٢ ، وتأتي في المرتبة الثالثة عشر من حيث المساحة على مستوى محافظات الجمهورية . وتقع بين دائرتي عرض ٥٠ ° ٣٠ ، ٥٠ ° ٣١ شمالاً ، وبين خطي طول ٣٠ °، ٣٢ ° شرقاً . وأقصى طول للمحافظة ١١٨ كم من الشمال إلى الجنوب في حين يصل عرضها إلى ٨٠ كم (خضر :١٩٨٧ م ، ٧٨). ويعد شكل المحافظة صورة مصغرة من الدلتا المصرية ؛ حيث ترتكز قاعدتها على البحر المتوسط ومحافظة دمياط ، بينما ضلعها الشرقي محافظتا الشرقية والقليوبية ، بينما تمثل محافظتا كفر الشيخ والغربية ضلعها الغربي . وتترامي مساحة الدقهلية على جانبي فرع دمياط ، تشكل الضفة الشرقية ٦١.٧ % من مساحة المحافظة ، وتضم الضفة الشرقية ثلاثة

عشـر مركزا إداريا، بينما تشـكل الضـفة الغربية ٣٨.٣ % ، وتضـم الضـفة الغربية أربعة مراكز إدارية .

التقسيم الإداري لمحافظة الدقهلية : تضم المحافظة سبعة عشر مركزاً إدارياً وهم (المنصـورة – دكرنس– السـنبلاوين– ميت غمر– أجا– الجمالية – ميت سـلسـيل – المنزلة– تمي الأمديد– بني عبيد– المطرية–محلة دمنة– منية النصـــر– طلخا– شربين– بلقاس– نبروه) شكل (١)، و تضم هذه المراكز ١٢٠ وحدة محلية ، وتضم (قرية تابعة و١٨٣٤ تابعاً إدارياً)(المركزي:٢٠٠٦ م).

مصطلحات البحث :

الإدارة المحلية : تقسم جميع الدول باستثناء الدول الصغيرة جداً إلى وحدات إدارية صغيرة لأغراض الإدارة الداخلية ، وفي العموم تعرف هذه بدقة ، وتشكل في التسلسل الهرمي حسب وظيفتها في معظم البلدان ، وكل وحدة مساحية مهما كانت متواضعة فإن لها وضعها في الهرم السياسي (Pounds :1963, 193). والإدارة المحلية هي مظهر من مظاهر الدولة الحديثة ، وذلك من خلال تطبيق أســلوب اللامركزية ، وبموجب اللامركزية الإدارية يتم تقسـيم الدولة إلى وحدات إدارية إقليمية تقوم بإدارتها هيئات مسـتقلة نسـبياً في نطاق الرقعة الجغرافية المحدد لها وفي حدود ما يخول لها من سلطات مع ارتباطها بالحكومة المركزية بعلاقات تكفل للدولة وحدتها السياسية . وإذا كانت أرض الدولة تشكل من الناحية السياسية وحدة لا تتجزأ ، فإن ذلك لا يمنع من تقسيمها إلى مناطق إدارية تشكل وحدات محلية أصغر منها ، ينقل إليها سلطات إدارية (إدارة محلية) ، وليس لها صـــلاحيات تشـــريعية وقضـــائية التي تتمتع بها الوحدات التي تنشأ نتيجة تطبيق اللامركزية السياسية (حكم محلي)(بشيري:٢٠١٤م ، ٧).

التوابع الإدارية : تتسم المحافظات الريفية بوجود عدد كبير من التجمعات العمرانية البسيطة المتناثرة ، الذي يأخذ شكل العزبة أو الكفر، ويسمي تابعاً إدارياً لكل قرية ؛ والقرية تابعاً إدارياً للمركز والمركز تابعاً إدارياً للمحافظة وتوجد قرية رئيسية (مقر وحدة

محلية) ، وقرية تابعة لوحدة محلية، وتمارس العزبة أو الكفر وظيفة زراعية ، وتتباين هذه التوابع في نمط عمرانها، وعدد سكانها، وتتدني الخدمات بها ، والعزب والكفور هي توابع إدارية للقرى ، وتعد نواة لنواح صغيرة تابعة للبلاد الأصلية في الإدارة والزمام، والقرية الواحدة يتبعها عدة عزب أو نجوع تبعاً لزيادة أراضيها وانتشار دائرة حدودها وعمرانها ، ويعد الحوض الزراعي هو أساس التقسيم الإداري في مصر، وهو أصغر وحدة مساحية يمكن تتبعيها مساحياً وإدارياً . ويمكن للقرية أن تضم حوض زراعي واحد أو عدة أحواض زراعية ، ويشترط عند الفصل الإداري بين القرى آلا يشطر الأحواض الزراعية ، باستثناء إمكانية الفصل للحوض بعمل حصر جديد في دفتر مكلفة جديد (عجلان :٢٠١٥م ، ٦). **وتعرف الناحية المالية** هي كل قرية منفصلة في إدارتها .. أي لها عمدة ومشايخ وخفراء ، كما أن لها زمام خاص ، وهذا الزمام محصور بأسماء الملاك في خريطة مساحية ودفتر مساحة ودفتر مكلفة .. ويكون لها دفتر مواليد ودفتر وفيات ودفتر انتخابات . **أما الناحية الإدارية** فهي عبارة عن جملة كفور أو عزب أو جزر متقاربة ، وهي في جملتها بعيدة عن سكن البلاد الأصلية ، مما يؤدي إلي فصلها عن نواحيها ، وتعيين عمدة وإدارة لها ، وتستكمل دفاترها شأن الناحية المالية ، غير أنها مالياً تظل تابعة لقراها أو نواحيها الأصلية(الفاروق :١٩٧٩ م ، ١٩١).ومنذ سنة ١٢٧٥ هـ وجدت النواحي الإدارية وكانت النواحي قبل كلها مالية فقط . . وقد يكون العمران بها مجرد مسكن وحيد منعزل ، أو عشرات المساكن المتجاورة ، وأحياناً مئات المساكن(اسماعيل :١٩٨٢ م ، ٣٠)، ومهما قل عدد المساكن في تلك التوابع فإن ثمة حاجة ضرورية إلى توفير خدمات الأمن والإدارة لها . وكلما كان نمط العمران المتناثر منتشراً ، كلما كانت الإدارة أصعب.. ولابد من النظر في تصنيف هذه التوابع واتخاذ قرارات إدارية تترتب على هذا التصنيف كارتقاء بعض التوابع إلى قرى ، أو إدماجها في قرى قائمة . ويدخل في حكم التوابع التجمعات السكنية غير المتناثرة ومباني وثكنات محطات السكك الحديدية الفرعية

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

وتعد التوابع بمثابة وحدات إدارية صغيرة ، تنشأ وتتعدل بقرار لجنة العمد والمشايخ الذي يعتمده وزير الداخلية ، ويكون لكل تابع منها مندوب يسمي الشيخ ، ويباشر مهام أمنية في المقام الأول. وأصبح معين منذ عام ١٩٩٤ م .وأوصت اللجنة الفرعية لتوحيد التقسيمات الإدارية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بضرورة توحيد التبعيات مع مراعاة التوابع الداخلة في نطاق موضوعات الفصل أو الضم المالي والإداري . وورد بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٧٨ م والخاص بالعمد والمشايخ في مادته الثانية " القرية تنقسم إلي حصص مثل العزبة والكفر(الفاروق :١٩٧٩ م ، ١٩٦):-

الكفر : جهة منتزعة من ناحية قريبة منها، ولأغلب النواحي كفور تابعة تسمي باسمها ، وقد يتحول لناحية .

العزبة : سكن يبني وسط أراضي زراعية .. وقد تتحول إلى ناحية وعرفت العزبة كظاهرة سكنية في الدلتا منذ القرن ١٩، وترتبط بمناطق استصلاح الأراضي ، والعزبة تمارس وظيفة زراعية ، ونمط المباني فيها لا يتعدى إلى جانب المساكن بعض مخازن الغلال أو أدوات الزراعة ، وقد يوجد بها دكان صغير ، وقد توجد بها مدرسة ابتدائية ، وتختلف العزب في أنواعها حسب تاريخ العمران ونمط الإنتاج الزراعي (اسماعيل : ١٩٨٢م ، ٣٢) .

التوابع الإدارية في التشريع :

أغفل قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية دور التوابع في الخطة والميزانية ، بل وهمش دور سكانها في انتخابات المجالس المحلية لكل وحدة محلية ؛ عندما لم يلزم كل قرية تابعة للوحدة المحلية بتقديم مرشح عن التوابع الإدارية الداخلة ضمن زمامها المساحي أو نطاق عموديتها الإداري . بل وقد أهدر حقها في تنميتها محلياً بأن ترك أمور تنميتها بعد اكتفاء القرى الرئيسية بكافة الخدمات ، وليس حسب أولويات احتياجاتها من مياه شرب نقية وصرف صحي أو رصف أو غير ذلك من الخدمات . ولم يقدم هذا القانون جدولاً زمنياً أو معيار محدد لتغير الصفة الإدارية للتابع وتحويله إلي قرية . بل ترك هذا التغير بيد

أعضـــاء المجالس المحلية . وقد يبغض الكثير منهم فكرة الفصـــل الإداري ، وتغير الصـفة الإدارية للتوابع حتي لا تتقاسـم قرى جديدة في ميزانيات الوحدة المحلية ؛ مما يعيق دور الوحدة المحلية في التنمية المستدامة .

أسـباب اختيار الموضـوع : لتحقيق أهداف الدراسـة كان لزاماً علي الباحث اختيار منطقة دراســـة يظهر فيها تباين توزيع التوابع والوحدات المحلية بها . وتتضـــح بها العديد من العوامل الجغرافية المحلية المؤثرة في هذا التباين . وقد أختار الباحث محافظة الدقهلية للعديد من الأسـباب منها القرب النسـبي لمنطقة الدراسـة وسـكن الباحث ، وسهولة الانتقال إليها، وإجراء الدراسة الميدانية.

وثراء محافظة الدقهلية بالتباينات الواضـــحة في توزيع الوحدات المحلية من حيث المســـاحة وعدد الســـكان وعدد القرى التابعة وعدد التوابع الإدارية التابعة لكل وحدة محلية . وهي من محافظات شـمال الدلتا التي تأثر تنميتها باسـتصـلاح الأراضـي ، وتعمير البراري في شـــمالها ، ونشـــأة العزب والتوابع بالمنطقة ، وتبلورها في كيانات عمرانية أكبر في الخمســـين ســـنة الأخيرة (تحول توابع إلى قرى تابعة ثم إلي مقار وحدات محلية) في ظل أعمال التنمية المحلية والاستصلاح والتعمير للبيئة المحلية .

ومن أهم الصعوبات التي واجهت الباحث ندرة المادة العلمية والدراسات السابقة ، وتضـارب الإحصـائيات بالمحافظة وبين التعدادات الرسـمية (وزارة التنمية المحلية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء في تعداد العزب) . وقد تغلب عليها الباحث باختيار بيانات التعداد الرســـمي (٢٠٠٦ م " نتائج نهائية ٢٠٠٨ م "حيث لم ترد في تعداد ٢٠١٧ بيانات التوابع) وبيانات الوحدات المحلية٢٠١٠م . إنشاء قاعدة معلومات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

مشكلة الدراسة: تتمحور مشكلة الدراسة في دراسة تباين توزيع التوابع الإدارية على مستوي التقسيم الإداري لقرى ومراكز المحافظة وعلي مستوي الوحدات المحلية ، من حيث العدد والتوزيع وعدد السكان ومعدلات التباعد للكتل العمرانية . والمردود التنموي

للتوزيع العادل للتوابع الإدارية على مســـتوى القرى والمراكز من ناحية ، والوحدات المحلية من ناحية أخرى .

تساؤلات الدارسة : تحددت تساؤلات الدراسة فيما يلي :-

- ما هو واقع توزيع التوابع الإدارية بالوحدات المحلية بمحافظة الدقهلية ؟
- ماهي المعايير الجغرافية التي وضعتها الحكومة لتحديد الوحدات المحلية ؟
- ما هو المأمول للتوزيع الأمثل للتوابع الإدارية بالوحدات المحلية ؟

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى الآتي :-

دراســـة توزيع الوحدات المحلية بمحافظة الدقهلية في ضـــوء معايير الدولة لإنشـــاء الوحدات المحلية .

دراسة التباين بين توزيع التوابع الإدارية والقرى بالوحدات المحلية .

وضع تصور للتوزيع الأمثل للتوابع الإدارية بالوحدات المحلية بمنطقة الدراسة.

أهمية الدراسة :-

تعد الدراسة اسهاماً متواضعاً في مجال الجغرافيا السياسية ذات البعد المكاني والبعد الســياســـي المرتبط بتوزيع الوحدات المحلية والإدارة المحلية وعدد ســكانها والوحدات الإدارية التابعة لكل وحدة محلية بما تشـــمله قرى وتوابع إدارية كالعزب والكفور، وإظهار العوامل الجغرافية التي وضـــعتها الدولة لنشـــأة الوحدات المحلية ، ودراســـة المأمول للتوابع الإدارية في التشريع والتخطيط لتحقيق التنمية المستدامة بالمحليات.. وتترجم هذه الدارسة نظرياً وتطبيقياً كما يلي :

نظريـاً : التعرف على مـاهيـة التوابع الإداريـة ، وتوزيع التوابع الإداريـة والقرى بالوحدات المحلية بالمراكز الإدارية بالمحافظة ، والتعرف على العوامل الجغرافية التي وضـعتها الدولة لإنشـاء الوحدات المحلية. ودور التوابع في تحقيق التنمية المسـتدامة للسكان المحليين إدارياً وسياسياً .

تطبيقياً :إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة في عمل تشريع للتوابع الإدارية يضمن حقها في التخطيط والميزانيات والتمثيل النيابي في المجالس المحلية .

مناهج الدراسة وأساليبها :

اعتمدت الدراسة على مناهج الجغرافيا السياسية التي تركز على مقومات الدولة، ووفقاً لمتطلبات الاجابة على تساؤلات الدراسة، كما يلي:-

-**المنهج الإقليمي :** هذا المنهج يدرس الاختلافات المكانية وتباين توزيع الوحدات المحلية والتوابع الإدارية والقرى وتوزيعها بالوحدات المحلية ، والتي تمثل أحد نطاقات الإدارة المحلية بالدولة . ودراسة العوامل الجغرافية التي وضعتها الدولة لإنشاء الوحدات المحلية .

-**المدخل التاريخي :** دراسة البعد الزمني إلى جانب البعد المكاني لتاريخ الإدارة المحلية والتوابع الإدارية في التشريع والقوانين .

-**المنهج الوصفي التحليلي :** يهتم هذا المنهج بالوصف الجغرافي للوحدات المحلية والتوابع الإدارية والظاهرات الجغرافية بمنطقة الدراسة ، وإعداد جداول وتحليل بيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية . وتحليل خرائط مواقع الوحدات المحلية والقرى والتوابع الإدارية ومعدل التباعد والوسط الهندسي وهامشية مواقع القرى الرئيسية بالنسبة لنطاق الوحدات المحلية .

-**المنهج المورفولوجي :** يهتم هذا المنهج بدراسة شكل وطبيعة وتضاريس المنطقة الجغرافية وجغرافية الوحدات المحلية وتوزيع التوابع الإدارية وتأثرها بموقعها الشمالي بالدلتا (أرض البراري) بالقرب من الساحل وتأخر التعمير والاستصلاح .

واعتمدت الدراسة على **أسلوب التحليل الكمي وتحليل الشبكات** Network (Analysis) لمواقع الوحدات المحلية ومقار الوحدات المحلية وتوزيع التوابع الإدارية (خريطة نطاقات حول مقار الوحدات المحلية والوسط الهندسي وهامشية مواقع مقار هذه الوحدات المحلية والعلاقات المكانية والخدمات) . كما اعتمدت الدراسة علي

الأسـلوب الكارتوجرافي من خلال اسـتخدام نظم المعلومات الجغرافية لرسـم وإخراج خرائط صحيحة لمنطقة الدراسة .

أدوات الدراسة ومصادرها :

تنطلق الدراسـة في تحليل جغرافية الوحدات المحلية وتوزيع التوابع الإدارية بالقرى والمراكز والوحدات المحلية بالمحافظة، واعتمدت الدراسـة على أعداد التوابع والوحدات المحلية وعدد سـكانها بتعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء ، وبيانات وزارة التنمية المحلية (مركز معلومات المحافظة) . وخرائط رقمية لمنطقة الدراسـة (Ship Fill) من الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصـاء ٢٠١٧م . وتم رسـم التوابع الإدارية وعمل قاعدة بيانات من واقع الجداول وبيانات التعداد ، وتحليل نطاقات الوحدات المحلية والتوابع ومقار الوحدات المحلية وحسـاب معدلات التباعد ، ودراسة مدي الهامشية والوسط الهندسي للوحدات المحلية .

الدراسـة الميدانية : قام الباحث بزيارات ميدانية (تابع قرية النيل بقرية الحفير والأمل المركزية التابعة للوحدة المحلية الحفير والأمل والتابعة لمركز بلقاس) (تم اختيار هذه العزبة بسـبب أن عدد سـكانها يزيد عن عدد سـكان القرية التابعة لها ، وحجم مساحة العمران بها يزيد عن القرية التابعة لها . كما أن موقعها يتوسط إقليمها ، ويمثل عامل أساسي في توصيل خدمات أفضل للتوابع المحيطة بها) ، وهي تتبع الوحدة المحلية بمركز بلقاس، التي ترتقي لتكون قرى، وزيارة المسـئولين عن الوحدات المحلية التابعة لها، تم توزيع عدد ٣٠٠ اسـتبيان على سـكان التابع وسـكان الوحدة المحلية التابع لها .

الدراسات السابقة في مجال التقسيم الإداري والتنمية المحلية :

- **دراسـة فتيحة بشـيري:** دور التقسـيم الإداري في التنمية المحلية في الجزائر – رسـالة ماجسـتير – المركز الجامعي أحمد زيانه غليزيان – معهد العلوم القانونية والإدارية – قسـم الحقوق – الجزائر – ٢٠١٤ م. وقد هدفت هذه الدراسـة إلى التعريف بالتقسيم الإداري في الجزائر ، والكشف عن تطوره وإبراز أهميته ، وتحديد

مدى تأثيره على التنمية بعد الاســـتقلال ، وتقديم أراء ومقترحات لتطويره وزيادة فعاليته .

- **دراسة صبحي محرم** :التقسيم الإداري كمدخل لتطوير الحكم المحلي – المنظمة العربية للعلوم الإدارية – جامعة الدول العربية – القاهرة – ١٩٦٩ م . هدفت هذه الدراسة إلى بحث الوسائل المناسبة لزيادة كفاءة الوحدات المحلية الصغيرة الحجم في ضـــوء بعض التجارب ، وتناولت بعض الحلول التي ســـبق تجربتها بالدول الرائدة في مجال اللامركزية والإدارية من قبل ، وضـــرورة توســـيع نطاق العمل لتحسين أداء الوحدات المحلية وزيادة كفاءتها .
- **دراســة نشــأت الســعيد عجلان(الباحث)** : التقسـيم الإداري لمحافظة الدقهلية باســتخدام نظم المعلومات الجغرافية – دكتوراه – قســم الجغرافيا – كلية الآداب– جامعة عين شـمس –٢٠١٥ م . هدفت هذه الدراسـة إلى تحليل الخريطة الإدارية لمحافظة الدقهلية وأقســـامها الداخلية ، ومحاولة لفهم العوامل المؤثرة في تغيراتها .ومشـــكلات التقســـيم الإداري في المحافظة. ورصـــد التغييرات الإدارية بمنطقة الدراسة ووصـولاً للوضـع الإداري الحالي بالمحافظة. والتعرف علي الأسس العامة التي يتم علي أسـاسـها التقسـيم الإداري في مصـر علي كافة مسـتوياتها الإدارية. واقتراح تقسـيم إداري لمحافظة الدقهلية في ضـوء الاعتبارات الجغرافية المؤثرة في التقسيم الإداري ، وباستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (.G.I.S) .

الدراسة التحليلية والإجابة على تساؤلات الدراسة والاستراتيجية المقترحة :

تبني الجغرافي الأمريكي ريتشارد هارتشورن دراسة المساحات السياسية (Political areas) كمحور هام في دراسة الجغرافيا السياسية، وتبعه وتسلي وإيجرت والكسندر وبوندز في دراسة المساحات السياسية كأقاليم خاصة أو متميزة (المناطق المنتظمة سـياسـياً – Political organized areas) على أيه وحدة مسـاحية تضـم جمعاً منتظماً من الناس يســتقرون داخل مســاحة معينة من الأرض ، أو بعبارة أخرى تلك التي تتكون من عناصر ثلاثة أساسية وهي (إقليم + شعب + حكومة) ،

وهذا ينطبق على الوحدات الإدارية كالولايات والمحافظات والمقاطعات والدوائر الانتخابية ... وتعد هذه الوظيفة الأساسية للنظام السياسي(توفيق : ٢٠١٦ م ، ٢٤). وكذلك دراسة الوحدات المحلية ودورها في الإدارة المحلية للدولة . كما ذكر كيفين كوكس ان الإقليم والإقليمية هما المفهومان المحددان لجغرافيا السياسية(Cox: 2012, 1) .

بدأ الباحث بتناول المقدمة ومشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأسباب اختيار الموضوع ومناهج وأساليب الدراسة والدراسات السابقة ثم تناول المبحث الأول : توزيع الوحدات المحلية بمحافظة الدقهلية ، والمبحث الثاني : توزيع التوابع الإدارية بالقرى والمراكز الإدارية وبالوحدات المحلية . والمبحث الثالث : المأمول للتوابع . وقد أختتم الباحث دراسته بالنتائج والتوصيات .

المبحث الأول: واقع توزيع الوحدات المحلية بمحافظة الدقهلية

يقصد بالإدارة المحلية توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية منتخبة ؛ حيث تمارس هذه الهيئات وظائفها تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية (محرم: ١٩٦٩م،١) ، أصبحت المؤسسات في الدولة العصرية تتوزع على أكثر من نطاق جغرافي واحد ؛ إذ تذخر كل دولة بمؤسسات تعمل على مستوى المحليات في مجالات متعددة من (تعليم وإسكان وصحة ... وغيرها). وبذلك أصبحت الإدارة المحلية هدفاً من أهداف الحكومات المعاصرة لتخفيف وظائفها المركزية ، وتقوية تركيبها الإداري والفني حتى تنهض بوظائفها . وقد نشأت نتيجة للتوسع الكيفي في حقوق المواطنين من ناحية ، والتوسع الكمي في وظائف الدولة الحديثة وواجباتها من ناحية أخرى(الديب :١٩٩٨م ، ٨٦). و من أهم مظاهر الدولة العصرية تألف مؤسساتها من بيروقراطية واسعة المجال ، وتعمل من خلال دوائر محددة في بنية هرمية ؛ ويرجع ذلك إلى أن اللامركزية في الإدارة أكثر كفاءة وفاعلية من سياسة إصدار القرارات من مركز الدولة البعيد(فلنت :٢٠٠٢ م ،١٦٩).

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

تعد جمهورية مصر العربية دولة مركزية تطبق نظام الإدارة المحلية ، والذي يعتمد في جوهره على توزيع الوظيفة الإدارية بين ممثلي الحكومة المركزية في العاصمة وبين ممثلي الوحدات المحلية في المحافظات . ويعتمد تقسيم الدولة إلى وحدات محلية على التقسيم الإداري جملةً وتفصيلاً . ويعد قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ م الخطوة الأولي لوضع مصر على الإدارة المحلية ، التي أثرت في التقسيم الإداري المصري بهدف الانتقال بالبلاد إلى الحياة الديمقراطية المتمثلة في اللامركزية في الحكم والإدارة المحلية . وقد جاء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ م والخاص بالإدارة المحلية والمعمول به حتى تاريخه . وقد قسمت مصر إلى محافظات ومدن (أحياء) ومراكز وقرى رئيسية (قرى أم) وقرى تابعة تضم العزب والكفور والنجوع . وتشكل مجالس شعبية محلية في المحافظات على مستوى المحافظة ومراكزها وعلى مستوي الأحياء بالمدن والقرى . حيث تشكلت مجالس تنفيذية بجانبها . والمجالس الشعبية ينتخب أعضاؤها انتخاباً مباشراً ، ويكون لها سلطة المراقبة في وسائل معينة حددها القانون . بينما تتكون المجالس التنفيذية من رؤساء ومديري المصالح الحكومية في الوحدة الإدارية ومندوبي الوزارات والهيئات وعلى رأسهم المحافظ . ونص هذا القانون في مادته الأولي علي ان وحدات الإدارة المحلية هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية، ويتم إنشاء هذه الوحدات وتحديد نطاقها ، وتغير أسمائها أو إلغائها كما يلي : المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ، والمراكز والمدن والأحياء بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس المحلي للمحافظة . بينما القرى بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس الشعبي المحلي للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبي للمحافظة(قانون:١٩٧٩م ، ٤) .

معايير الدولة لإنشاء الوحدات المحلية :

وضعت الدولة معايير لإنشاء الوحدات المحلية ولكنها لم تلتزم بها . وتم إنشاء الكثير من الوحدات المحلية طبقاً لأهواء صانعي القرار ، وبدافع من أعضاء المجالس النيابية بالمحافظة محاباة للحزب الحاكم في وقتها . وتم إغفال هذه المعايير ، وأصبحت

الإجراءات تأتي بموافقة الوزير المختص أولاً ثم استكمال موافقة المجالس الشعبية بالمحافظة بعد ذلك .ومن هذه المعايير ما أقره مجلس المحافظين بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٤ م والصادر به الكتاب الدوري رقم (١) لسنة ١٩٩٣ م للسيد / وزير الإدارة المحلية ببعض الضوابط والمعايير لإنشاء الوحدات المحلية للقرى وهي ما يلي :-

عدد سكان القرية أو القرى المكونة للوحدة المحلية المقترح إنشاؤها حوالي ٤٠٠٠٠ نسمة .

توسط القرية مقر الوحدة المحلية القرى الداخلة في نطاق الوحدة ، وآلا تزيد المسافة بين أبعد قرية ومقر الوحدة المحلية عن ٥ كم . وأن يكون بالقرية (مقر الوحدة) نقطة شرطة.

الزمام الزراعي للوحدة المحلية حوالي عشرة ألاف فدان (٤٢ كم ٢) تقريباً .

ووفقاً لهذه المعايير فقد تم إعداد الجدول (١) للوقوف على تطبيق هذا المعايير سواء بعدد السكان أو بالمساحة المقترحة يتضح من الجدول والأشكال (١ ،٢ ، ٣ ، ٤) أنه بلغ معامل الارتباط (أبو راضي :١٩٩١ م ، ٤٠٦) بين مساحة المراكز الإدارية وعدد القرى/ مركز نحو ٠.٩٨٨ وهو معامل قوي فكلما كبرت المساحة زاد عدد الوحدات المحلية بها . بينما بلغ معامل الارتباط بين عدد الوحدات المحلية وعدد القرى نحو ٠.٩٩٦ وهو أيضاً معامل قوى؛ حيث كلما زاد عدد القرى زاد عدد الوحدات المحلية . وبلغ متوسط مساحة الوحدات المحلية بمراكز المحافظة نحو ٢٤.٩ كم ٢ ، ومتوسط عدد توابع / وحدة محلية (١٥.٣ تابع / وحدة محلية) وقد تفاوت هذا المتوسط من مركز لأخر، بل من وحدة محلية لأخرى داخل المركز الواحد ..

وتباين توزيع الوحدات المحلية بمراكز المحافظة سواء في مساحتها وفي عدد سكانها وعدد القرى التابعة لها بالنسبة للمتوسطات ،ويمكن تصنيفها على حسب متوسط المساحة كما يلي:-

- **مراكز تزيد مساحة وحداتها المحلية عن المتوسط** :- هى مراكز (بلقاس بمتوسط ٦١.٤ كم٢ – مركز المنزلة بمتوسط ٣٤.٤ كم٢ – مركز نبروه بمتوسط ٣٣.٦ كم٢ – مركز شربين ٢٩.٣ كم٢– مركز المنصورة بمتوسط ٢٩.٢ كم٢) .. وهذا يعكس عدم التناسق في توزيع الوحدات المحلية بهذه المراكز .
- **مراكز تقترب من المتوسط** :- هي مراكز (بني عبيد بمتوسط ٢٦.٥ كم٢– دكرنس بمتوسط ٢٥.١ كم٢– طلخا بمتوسط ٢٤.٦ كم٢) .. بينما تتفاوت مساحات الوحدات المحلية بمركز طلخا رغم اقترابه من المتوسط العام للمحافظة . وهذا التفاوت ناتج من اتساع مساحة الوحدات المحلية الشمالية بخلاف الجنوبية من المركز (المدي بين أكبر واصغر وحدة محلية بالمركز نحو ١٦ كم٢) . وهذا يعكس أن توزيع الوحدات المحلية بمركز طلخا يحتاج إلى إعادة توزيع أو إنشاء وحدة محلية جديده بشماله .
- **مراكز تقل عن المتوسط:** – وهي مراكز (المطرية بمتوسط ٢١.٠٥ كم٢ – ميت سلسيل بمتوسط ١٩.٢ كم٢ – الجمالية ١٩.٢ كم٢– منية النصر بمتوسط ١٨.٥ كم٢– محلة دمنة بمتوسط ١٨.١٥ كم٢– تمي الأمديد بمتوسط ١٧.٨ كم٢ – أجا بمتوسط ١٧.٥ كم٢ – السنبلاوين بمتوسط ١٦.٤ كم٢ – ميت غمر بمتوسط ١٥ كم٢) . ويتضح أن تسعة مراكز إدارية بالمحافظة تقل عن المتوسط العام لمساحة الوحدات المحلية بالمحافظة ؛ تمثل نحو ٥٢.٩ % من جملة مراكز المحافظة . وتضم نحو ٧٧ وحدة محلية بنسبة ٥٥.٤ % من إجمالي الوحدات المحلية بالمحافظة . ويعكس هذا أن توزيع الوحدات المحلية بمراكز المحافظة يتماشى مع مساحة هذه المركز الإدارية . وأن كان هناك تفاوت بين مدى تناسق توزيع هذه الوحدات المحلية بكل مركز . حيث أن مركز المطرية رغم صغر مساحته لا يضم سوى وحدة محلية واحدة (العصافرة) بمساحة ٢٨.٢ كم٢ . ويمكن معه تقسيم هذه الوحدة المحلية إلى وحدتين محليتين لتقديم خدمات إدارية أفضل . بينما يبلغ المدي بمركز ميت سلسيل بين أكبر الوحدات المحلية مساحة (الكفر الجديد ٥٠.٢ كم ٢) وأصغرها (الجوابر ٢.٤ كم ٢) نحو ٤٨ كم٢ . يوهذا يعكس التباين في توزيع الوحدات المحلية ومساحتها . ويوجد هذا التباين أيضاً بمركز الجمالية (

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

ضم وحدة محلية قرية الإسكندرية محلياً فقط نظراً لبعدها عن حدود مدينة المنزلة وقربها من مركز الجمالية ، وتبلغ مساحتها ٣٤.٤ كم ٢) . بينما يبلغ المدى بين أكبر الوحدات المحلية مساحة بالمركز بدون قرية الإسكندرية الجديدة (مدينة الجمالية ٢٨.٩كم٢) ، وبين أصغرها (المحلاوي بمساحة ٩.٧ كم٢) نحو ١٩.٢ كم٢ .

جدول (١) توزيع الوحدات المحلية بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٠م

المراكز	عدد القرى	المساحة	عدد الوحدات المحلية			القرى	عدد التوابع	وحدات يقل سكانها عن ٤٠٠٠٠	وحدات يقل زمامها عن ٤٢ كم٢
		كم ٢	المدن	القروية	الإجمالي	التوابع			
السنبلاوين	٦٧	٢٩٥,٦	١	١٧	١٨	٥٠	١٨٢	١٦	١٨
المنصورة	٦١	٣٢١,٣	١	١٠	١١	٥١	١٠٦	٤	١٠
أجا	٥٩	٢٤٤,٩	١	١٣	١٤	٤٦	٣٤	١١	١٤
ميت غمر	٥٣	٢٤٠,١	١	١٥	١٦	٣٨	٥٠	١١	١٦
المنزلة	٣٦	٢٤١	١	٦	٧	٣٠	١٦١	٤	٥
دكرنس	٣٥	٢٣١,٩	١	٨	٩	٢٧	١٤٨	٧	٩
بلقاس	٢٩	٦٧٥,٧	٢	٩	١١	٢٠	٤٢٣	٦	٤
شربين	٢٦	٢٦٤,٣	١	٨	٩	١٨	٢٥٧	٥	٨
طلخا	٢٥	١٤٧,٨	١	٥	٦	٢٠	٤١	٢	٦
تمي الأمديد	٢٢	١٢٤,٧	١	٦	٧	١٦	٩٧	٧	٧
منية النصر	٢٠	١٨٥,٧	٢	٨	١٠	١٢	١١٩	٩	١٠
نبروه	١٨	١٦٨,٢	١	٤	٥	١٤	٤٤	٢	٣
بني عبيد	١٥	١٠٦,١	١	٣	٤	١٢	٧٢	٤	٤
محلة دمنة	٧	٣٦,٣	١	١	٢	٥	١٤	٢	٢
الجمالية	٤	٥٧,٦	١	٣	٤	١	٢٩	٣	٤
ميت سلسيل	٤	٧٧,١	١	٣	٤	١	٢٠	٤	٣
المطرية	٣	٤٢,١	١	١	٢	٢	٣٧	١	٢
الجملة	٤٨٤	٣٤٦١	١٩	١٢٠	١٣٩	٣٦٣	١٨٣٤	٩٨	١٢٥

المصدر: مركز دعم واتخاذ القرار

ويتضح مما سبق أن توزيع الوحدات المحلية يرجع لصانعي القرار ، وقد لا يلبي حاجة السكان المحليين ، ولا يستند إلي معايير علمية واضحة سواء عدد السكان أو المساحة . ويضم مركز منية النصر مدينتين إداريتين بوحدتين محليتين (مدينة منية النصر بمساحة ٢٤.٦ كم ٢ – مدينة الكردي بمساحة ٤٠.١ كم٢ نظراً لضمها قرى " الوشايحة – غنيم شطا– السلام ") ، ويضم المركز وحدات محلية بدون قرى توابع كما في الوحدات المحلية التالية : (منشأة الجمال ١٦.٢ كم٢ – البجلات بمساحة ١٥.٣ كم٢ –

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

النزل بمساحة ١١.١ كم٢) . مما يظهر عدم التناسق في إنشاء الوحدات المحلية بالمركز مساحياً ؛ ويحتاج المركز لإعادة هذا التوزيع في ضوء التقسيم الإداري . وهل من أتجاه لدي متخذي القرار في فصل مدينة الكردي عن مركز منية النصر بتكوين مركز إداري جديد من داخله .

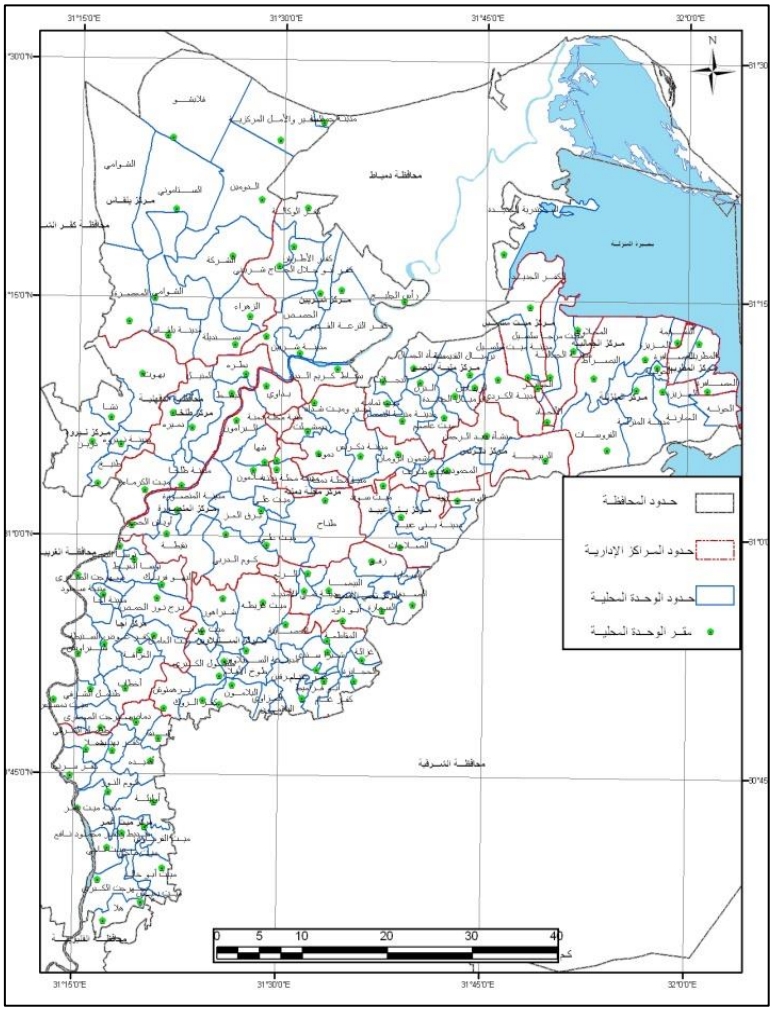

شكل (١) توزيع الوحدات المحلية بمحافظة الدقهلية ٢٠١٠م(الجهاز المركزي للإحصاء)

جاءت مراكز ميت غمر وأجا والسنبلاوين بأقل متوسطات لمساحة الوحدات المحلية ؛ وعلى الرغم من كونهما مراكز إدارية قديمة إدارياً . إلا أن توزيع الوحدات المحلية غير

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

متوازنة مساحياً . ففي مركز أجا يبلغ المدي بين أكبر وحدة (برج نور الحمص ٣٢ كم^{٢}) وأصغر وحدة (مدينة أجا ٥.٨ كم^{٢}) نحو ٢٧.٨ كم^{٢} ، وكذلك المدى بين أكبر وحدة محلية بمركز ميت غمر (أوليلة ٢٤.٢ كم^{٢}) وأصغر وحدة (ميت يعيش ٣.٩ كم^{٢}) نحو ٢٠.٣ كم^{٢} . بينما يبلغ المدي بين أكبر وحدة محلية بمركز السنبلاوين (ميت غريطة ٣٩.٣ كم^{٢}) وأصغر وحدة (غزالة ٦.٩ كم^{٢}) نحو ٣٢.٤ كم^{٢}. وهذا يعكس التفاوت الواضح بين مساحات الوحدات المحلية بهذه المراكز ، والذي يؤكد على ضرورة إعادة توزيع القرى التابعة بهذه الوحدات المحلية.

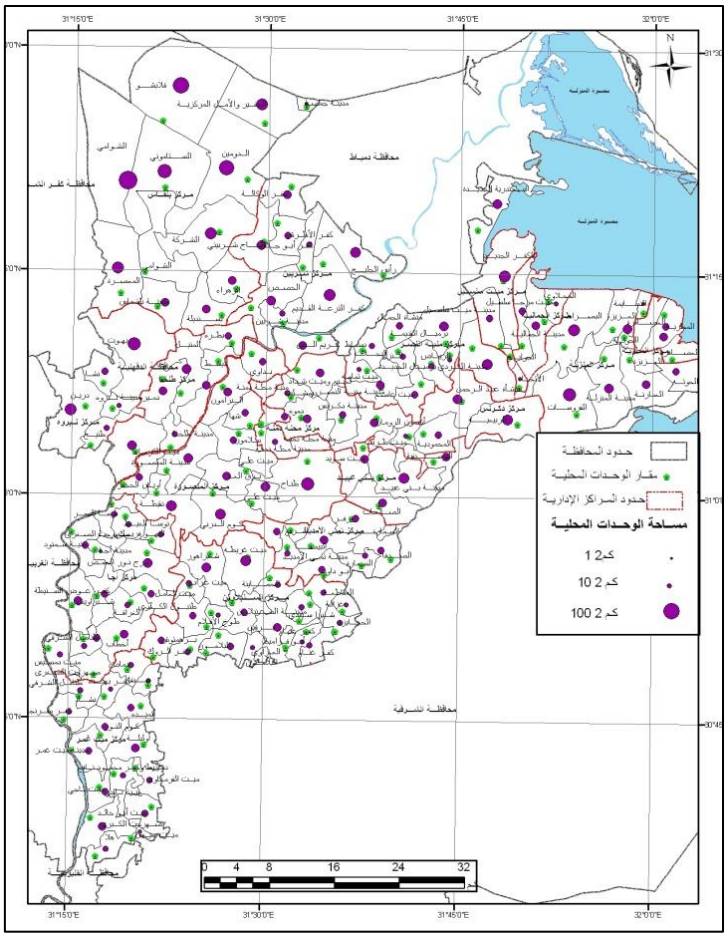

شكل (٢) توزيع الوحدات المحلية بمحافظة الدقهلية وفقاً لمساحتها

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

بلغ متوسط عدد التوابع لكل وحدة محلية على مستوي المحافظة نحو ١٥.١٥ تابع / وحدة محلية . وقد تباين هذا المتوسط من مركز لأخر بل ومن وحدة محلية لأخرى . وقد جاء مركز بلقاس بالمرتبة الأولي (٤٧ تابع / وحدة محلية) نظراً للطبيعة الإستصلاحية بالمركز ، تلاه مركز المطرية (٣٧ تابع / وحدة محلية) . ثم جاء مركز شربين (٣٢.١ تابع / وحدة محلية) . واحتل مركز المنزلة المرتبة الرابعة (٢٦.٨ تابع / وحدة محلية) .

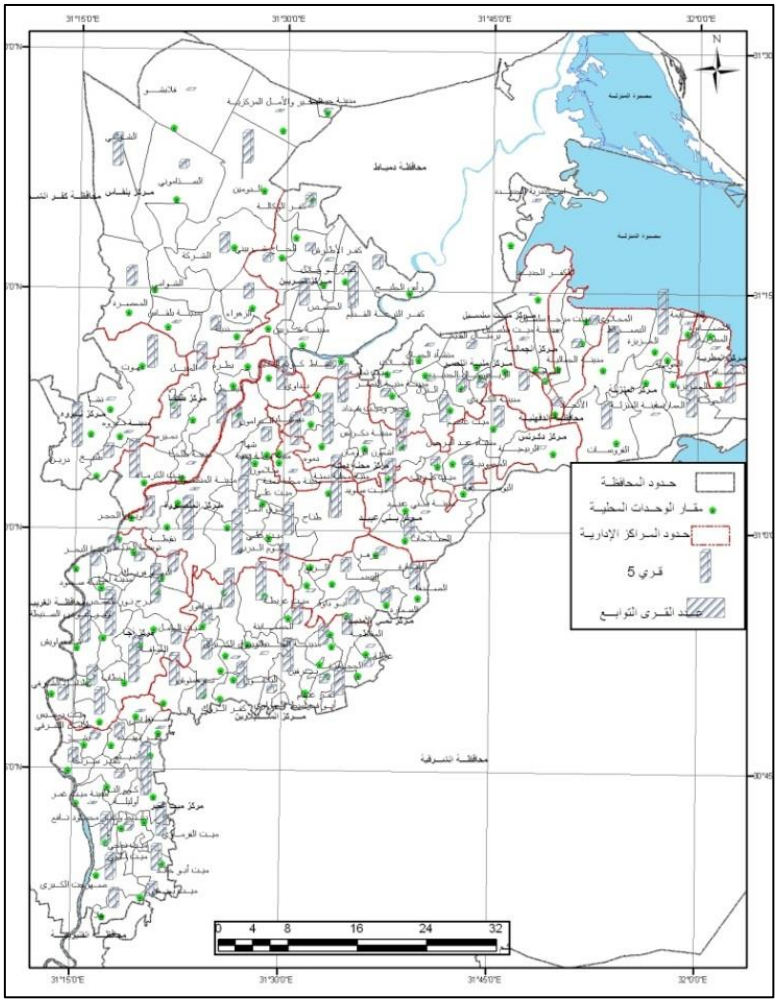

شكل (٣) توزيع القرى بالوحدات المحلية بمحافظة الدقهلية

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

ويتضح أن المراكز الشمالية ذات الطبيعية الإستصلاحيه تتسم بكثرة توابعها الإدارية وعدم النضج الإداري . مما يعكس ضرورة الوقوف على هذه التوابع ومراعاتها عند تخطيط الوحدات المحلية . وعلى العكس فقد جاءت المراكز الجنوبية بالمحافظة بأقل متوسطات في عدد التوابع بكل وحدة محلية (مركز أجا ٢.٦ تابع / وحدة محلية – مركز ميت غمر ٣.٣ تابع / وحدة محلية) ، مما يؤكد على أن هذه المراكز الجنوبية وصلت لمرحلة النضج الإداري ؛ حيث قلة عدد التوابع وكثرة أعداد الوحدات المحلية.

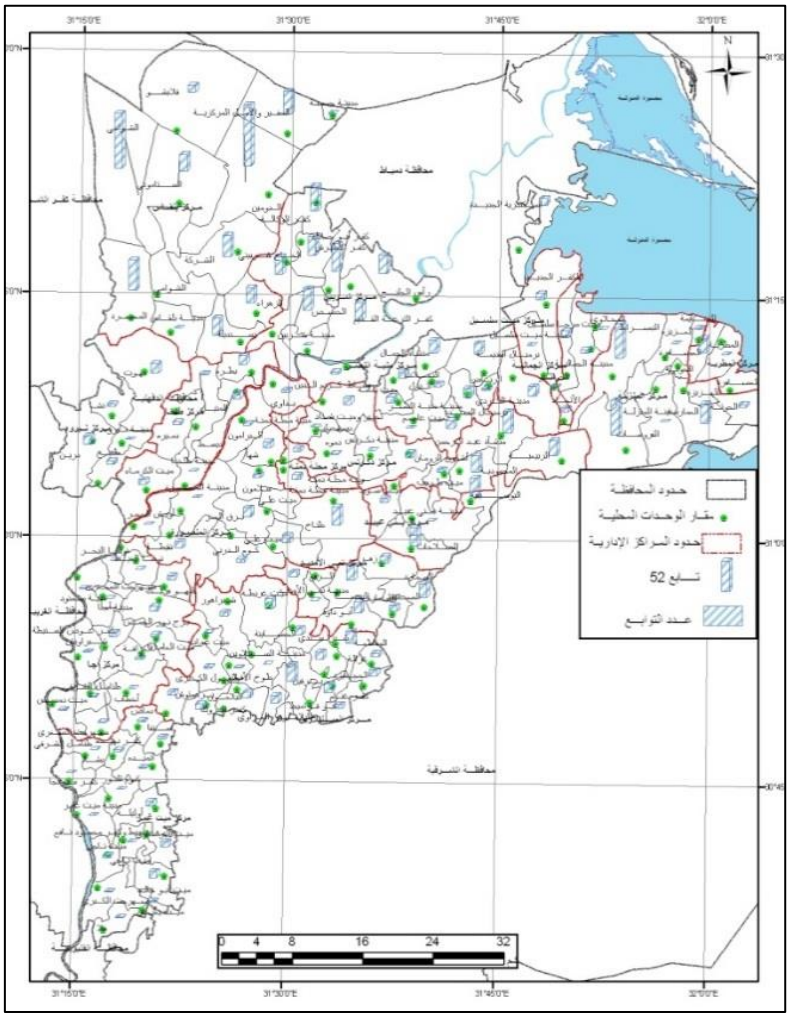

شكل (٤) توزيع التوابع بالوحدات المحلية بمحافظة الدقهلية

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

وبلغ متوسـط عدد القرى التابعة لكل وحدة محلية على مسـتوى المحافظة ثلاث قرى تابعة / وحدة محلية ، وتباين هذا المتوســـط على مســـتوى مراكز المحافظة ، وتصـــدرها مركز المنصـــورة في متوسـط القرى التابعة لكل وحدة محلية (٥.١ قرية / وحدة محلية) تلاه مركز المنزلة (٥ قرية / وحدة محلية) ، ثم مركزي طلخا وبني عبيد (٤ قرية تابعة / وحدة محلية) . بينما خلا مركزي الجمالية وميت سـلسـيل من وجود قرى توابع / وحدات محلية .

١- معيار عدد السكان بالوحدات المحلية :

لم يتحقق معيار عدد السكان بالوحدات المحلية (٤٠٠٠٠ نسمة) ؛ إلا في ٤١ وحدة محلية بمحافظة الدقهلية بنسبة ٢٩.٥ % من إجمالي عدد الوحدات المحلية بالمحافظة. وتفاوتت مراكز المحافظة التي تحقق بها هذا المعيار كما هو موضح بالشكل (٥) كما يلي :-

جاءت المراكز الجنوبية بأكبر عدد من الوحدات المحلية التي تضم أكبر عدد من السكان نظراً لكثافة السكان والعمران بها . حيث ضم مركز المنصورة سبع وحدات محلية يزيد عدد سكانها عن ٤٠ ألف نسمة وهي (مدينة المنصورة – سلامون – طناح – البرامون – أويش الحجر – نقيطة – كوم الدربي) ، وتمثل ٦٣.٦ % من إجمالي عدد الوحدات المحلية بالمركز ، بينما تمثل ١٧٪ من إجمالي عدد الوحدات المحلية التي تزيد عن هذا العدد بالمحافظة . وقد ضم مركز ميت غمر خمس وحدات محلية هي (مدينة ميت غمر – أتميده – كوم النور وكفر الدليل – أوليلة – ميت أبو خالد وكفر علي بدره) وتمثل ٣١.٢٥ % من إجمالي عدد الوحدات المحلية بالمركز ، بينما تمثل نحو ١٢.٢٪ من إجمالي عدد الوحدات المحلية التي يزيد عدد سكانها عن ٤٠ ألف نسمة على مستوى المحافظة . بينما جاء مركز بلقاس بعدد خمس وحدات محلية زاد عدد سكانها عن ٤٠ الف نسمة تمثل ٤٥.٤ % من جملة وحداته المحلية ، وتمثل نسبة ١٢.٢ % من جملة الوحدات المحلية التي يزيد عدد سكانها عن ٤٠ ألف نسمة

؛ ويبرر ذلك اتساع الوحدات المحلية بالمركز . وهذه الوحدات المحلية هي (مدينة بلقاس – الشركة – الدومين – المعصرة – الشوامي) . وجميعها تقع جنوب المركز دون شماله .

يضم مركز طلخا عدد أربع وحدات محلية تمثل نسبة ٦٦.٦ % من إجمالي وحداته المحلية ، وتمثل ٩.٧٥ % من إجمالي الوحدات المحلية التي يزيد عدد سكانها عن ٤٠ ألف نسمة . وهي (مدينة طلخا – بطره – ديسط – ميت الكرماء) . بينما يضم مركز شربين نفس العدد ، ولكنها تمثل ٤٤.٤ % فقط من إجمالي عدد وحداته المحلية ، وهي (مدينة شربين – رأس الخليج – كفر الترعة القديم – الحصص) . ويضم كلاً من مراكز (أجا – المنزلة – نبروه) عدد ثلاث وحدات محلية يزيد عدد سكانها عن ٤٠ ألف نسمة . وتتفاوت نسبة كلاُ منهم من عدد وحداتها المحلية وهي (٢١.٤ % ، ٤٢.٨ % ، ٦٠٪) علي الترتيب . وهذه الوحدات المحلية هي (منية سمنود – صهرجت الصغرى – برج نور الحمص) بمركز أجا ، (مدينة المنزلة – البصراط – العزيزة) بمركز المنزلة ،(مدينة نبروه – درين – بهوت) بمركز نبروه .

يضم كلاً من مركزي دكرنس السنبلاوين عدد وحدتان محليتان بكل منهما يزيد عدد سكانهما عن ٤٠ ألف نسمة .وهما على الترتيب (مدينة دكرنس – دموه، مدينة السنبلاوين – ميت غريطة). وتأتي مراكز (المطرية – منية النصر – الجمالية) بعدد وحدة محلية واحدة يزيد عدد سكانها عن ٤٠ ألف نسمة بسبب قلة عدد سكانها، وتأخر تعميرها .

وقد تحقق المعيار السابق بمدن عواصم عدد ثلاثة عشر مركزاً بالمحافظة ؛ بينما لم يتحقق المعيار بعدد أربعة عواصم. ولم يزيد عدد سكان أي وحداتها المحلية عن ٤٠ ألف نسمة .

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

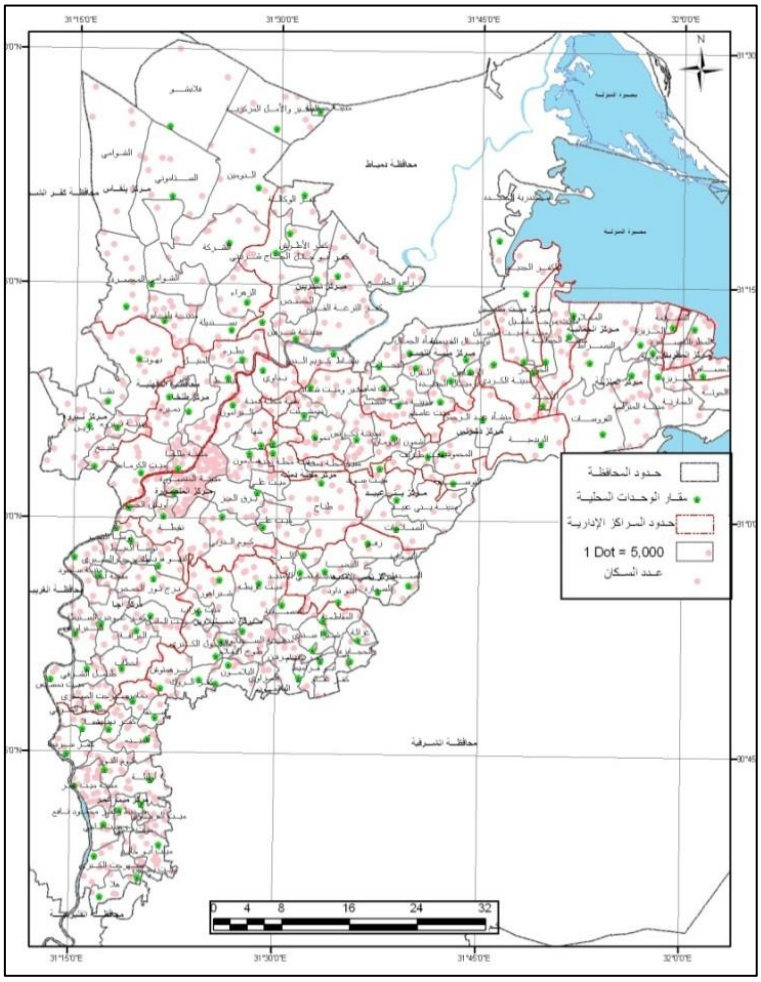

شكل (٥) توزيع السكان بالنقاط النسبية بالوحدات المحلية بمحافظة الدقهلية (تعداد ٢٠٠٦)

٢-معيار مساحة الوحدة المحلية:

لم يتحقق معيار المساحة المقرر من مجلس المحافظين عام ١٩٨٢ م بالوحدات المحلية بالمحافظة ؛ وهى مساحة ٤٢ كم ^{٢} (عشرة ألاف فدان مساحة الزمام المزروع) . وقد تمت الدراسة على إجمالي المساحة وليست مساحة المنزرع . وبلغ عدد الوحدات المحلية

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

التي تحقق بها هذا المعيار نحو ١٠.١ % فقط من عدد الوحدات المحلية بإجمالي ١٤ وحدة محلية . وتفاوتت مراكز المحافظة التي تحقق بها هذا المعيار كما يلي :-

- ضم مركز بلقاس أكثر من ٥٠ % من جملة الوحدات المحلية التي تزيد مساحتها عن ٤٢ كم^{٢} ، وهي(الشوامي – قلابشو– الستاموني – الحفير والأمل المركزية – الشركة – الدومين – المعصرة) ، والتي تمثل نحو ٦٣.٦ % من جملة وحداته المحلية ؛ نظراً لتحميلها مساحات بور وتأخر تعميرها. بينما ضم مركزي المنزلة ونبروه نحو وحداتان محليتان بكل منهما وهما على الترتيب (الفروسات ، البصراط – بهوت ودرين) . وتمثل كل منهما بنحو ٢٨.٥٧ % ، ٤٠ % على الترتيب من جملة عدد الوحدات المحلية بالمركزين .
- ورد بمراكز (المنصورة – ميت سلسيل – شربين) وحدة محلية واحدة بكل مركز.
- بينما لم يتحقق هذا المعيار في مراكز (ميت غمر – أجا – السنبلاوين – تمي الأمديد – بني عبيد – منية النصر – طلخا – محلة دمنة – الجمالية – المطرية) ، حيث تمثل هذه المراكز نحو ٥٨.٨ % من إجمالي مراكز المحافظة . وخلت وحداتها المحلية من وحدات تزيد مساحتها عن ٤٢ كم^{٢} .

٣-معيار موقع مقر الوحدة المحلية (عاصمة الوحدة المحلية) :

يفضل أن تكون العاصمة في موقع جغرافي متميز ومتوسط (المركز الهندسي للوحدة الإدارية) لتسهيل أمور الإدارة ، ولتقصير المسافات إلى حدها الأدنى إذا ما بقيت الظروف الجغرافية الأخرى كما هي عليه . وتعني المواقع المركزية التوسط الجغرافي ، أما المواقع الهامشية فتعني الواقعة في الأطراف . تم اختيار المركز الهندسي على مستوي مراكز محافظة الدقهلية حسب حدودها الإدارية ، وتم تحديد المركز الهندسي للمراكز بواسطة برنامج Arc وباستخدام Tool box كما يلي (data management tool –futures – feature to point) وتم تحديد طبقة المراكز). ويرجع السبب الرئيسي في هامشية العديد من مواقع عواصم المراكز الإدارية إلي كثرة التغيرات الإدارية والعمرانية والاقتصادية لمنطقة الدراسة . وتمثل كثرة التغيرات

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

الإدارية وقلة ثبات الحدود الإدارية بالمحافظة ومراكزها دليلاً على ضعف العلاقات بين العواصم الإدارية وأقاليمها الإدارية .

وردت من بين المعايير التي أقرها مجلس المحافظين عام ١٩٨٢ م ، و صدر بها الكتاب الدوري رقم (١) لسنة ١٩٩٣ م للسيد / وزير الإدارة المحلية لإنشاء الوحدة المحلية للقرى ما يلي : توسط القرية مقر الوحدة المحلية القرى الداخلة في نطاق الوحدة المحلية ، وآلا تزيد المسافة بين أبعد قرية ومقر الوحدة المحلية عن ٥ كم .

وبتطبيق هذا المعيار بالوحدات المحلية بمحافظة الدقهلية أتضح أن معظم الوحدات المحلية لم تضم كافة القرى الداخلة في نطاقها ، ويرجع ذلك لعدم انتظام أشكال الوحدات المحلية ، والتي تتماشي مع حدود القرى الداخلة في نطاقها ، والتي تتسم هي الأخرى بعدم انتظام أشكالها .

ويتضح من الشكل (٦) أنه لم تضم معظم الدوائر المرسومة بنصف قطر ٥ كم حول مقار كل وحدة محلية معظم القرى الداخلة في نطاقها كما يلي :-

مركز طلخا : لم تكتمل هذه الدائرة في وحدتان محليتان بالمركز ، الوحدة المحلية بقرية ديسط حيث لم تضم قريتي (ميت عنتر ودار السلام (شرنقاش سابقاً)) . والوحدة المحلية بقرية المنيل قرية (ميت زنقر) ؛ نظراً لاتخاذهما الشكل الطولي وامتداد حدودهما مع فرع دمياط .

مركز نبروه : لم تكتمل هذه الدائرة بها بعدد ثلاث وحدات محلية بالمركز، وهي (الوحدة المحلية بقرية بهوت لم تضم قرية الطيبة – الوحدة المحلية بقرية درين لم تضم قرية افنيش وبعض التوابع بقرية بانوب– الوحدة المحلية بقرية طنيخ لم تضم قرية كفر الجنينية البحري) ؛ وذلك لبعدها عن مقر هذه الوحدات .

مركز بلقاس : لم تكتمل الدائرة المرسومة حول مقر الوحدة المحلية بالمركز بعدد أربعة وحدات هما (الوحدة المحلية بقرية الشركة لم تضم قرية الرملة – الوحدة المحلية بقرية المعصرة لم تضم قرية العريض وتوابعها ؛ نظراً لاستطالة شكل الوحدة المحلية واتساع مساحتها – الوحدة المحلية بالستاموني لم تضم قرية الخلالة لبعدها عن مقر

الوحدة المحلية ، وعدم انتظام شكل الوحدة المحلية). ولم تكتمل هذه الدائرة حول وحدة محلية ذات القرية الوحيدة نظراً لكبر مساحتها كما في قلابشو والحفير والأمل المركزية.

مركز شربين : لم تضم الدائرة المرسومة بنطاق ٥ كم حول مقر الوحدة المحلية بعدد ثلاث وحدات هما (الوحدة المحلية بقرية كفر الترعة القديم لم تضم القرى التالية " الضهرية ، العوضية ، الأحمدية ، كفر الشيخ عطية ، دنجواي – الوحدة المحلية بقرية رأس الخليج لم تضم قرية السلام وبعض التوابع الشمالية بقرية كفر الترعة الجديدة – الوحدة المحلية بقرية الحصص لم تضم التوابع الشمالية بقرية العيادية) ؛ وذلك بسبب وقوع بعض القرى التابعة في كنف ثنية فرع دمياط ، أو عدم انتظام شكل الوحدة المحلية الذي يباعد بين مواقع هذه القرى ومقار وحداتها المحلية .

مركز دكرنس : بلغت الوحدات المحلية التي لم تضم الدائرة المرسومة كافة قراها التابعة بالمركز نحو ثلاث وحدات محلية هما(الوحدة المحلية بقرية الربيعية لم تضم بعض التوابع الجنوبية – الوحدة المحلية بقرية أشمون الرومان لم تضم بعض التوابع بجنوب قرية الكرماء التابعة لها – الوحدة المحلية بقرية نجير لم تضم قرية البشمور) لبعد هذه القرى عن مقر وحداتها المحلية بسبب اتساع مساحتها .

مركز المنزلة : بلغ عدد الوحدات المحلية التي لم تضم الدائرة المرسومة بنطاق ٥ كم حول مقرها نحو أربع وحدات محلية وهي (الوحدة المحلية **بقرية العمارنة** لم تضم قرى "البصايلة ،أولاد حانه "– الوحدة المحلية **بقرية الحوته** قرى " القشطة ،القزاقزة ، الجماملة ،أولاد نور " – الوحدة المحلية **بقرية الفروسات** لم تضم قريتي "جديدة المنزلة ،أبوالأخضر " – الوحدة المحلية **بالعزيزة** لم تضم قريتي "أولاد علم ، أولاد ناصر ") ؛ وذلك لعدة أسباب منها عدم انتظام شكل الوحدة المحلية ، وتبعثر مواقع القرى ، وعدم اندماج شكلها بالوحدة المحلية . وهامشية موقع مقر الوحدة المحلية بالنسبة للوحدة المحلية .

مركز المنصورة : لم تكتمل الدائرة المرسومة حول مقار الوحدات المحلية بالمركز بعدد ست وحدات محلية ، بما فيهم دائرة مدينة المنصورة حيث لم تضم الأجزاء الشمالية

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

من المدينة، (الوحدة المحلية بقرية برق العز ، والتي لم تضم قرية مجر – الوحدة المحلية بقرية طناح قرية ، والتي لم تضم قرية ميت لوزة – الوحدة المحلية بقرية أويش الحجر ، والتي لم تضم قرية ميت خميس وكفر الموجي – الوحدة المحلية بقرية كوم الدربي ، والتي لم تضم قريتي "الزمار والبلقية "– الوحدة المحلية بنقيطة ، والتي لم تضم الأجزاء الجنوبية من قريتي " بلجاى وجميزة بلجاى ") ؛ وقد تنوعت الأسباب في ذلك ما بين أستطالة شكل الوحدة المحلية القريبة من فرع النيل ، أو عدم اندماج شكل الوحدة المحلية ، أو تطرف موقع العاصمة المتطرف أو وقوعها في كنف ثنية فرع دمياط مما يبعدها عن قراها .. ونتاج هذه العوامل أثر في تداخل حدود القريتين(جيوب إدارية) .

مركز محلة دمنة : لم تضم الدائرة المرسومة حول مقر الوحدة المحلية بمنية محلة دمنة قرية مبارك وبعض التوابع الشمالية لقرية كفر سعفان ، والتوابع الجنوبية لقرية الناصرية نظراً للشكل الشريطي للوحدة .

مركز تمي الأمديد : لم تضم الدائرة المرسومة حول مقر الوحدة المحلية بقرية السمارة قرية منشية السلام بسبب موضعها الهامشي ، وعدم اندماج شكل الوحدة المحلية .

مركز أجا : لم تضم الدائرة المرسومة حول مقر الوحدة المحلية لمنية سمنود التوابع الشمالية لقرية الديرس وكفر اللطيف بسبب وقوعها علي كنف الثنية بفرع دمياط .

مركز الجمالية : لم تكتمل الدائرة المرسومة حول قريتي ميت مرجا سلسيل الإسكندرية الجديدة لاستطالة أشكال الوحدتين المحليتين ، واتخاذ القريتين الشكل المستطيل وهامشية مواقع مقار الوحدتين المحليتين بالنسبة لتوابعهما .

٤–معيار توسط مقر الوحدة المحلية :–

تغيرت معظم مواضع المراكز الهندسية للوحدات المحلية بالمحافظة وكافة المراكز بعداً وقرباً بالنسبة للمواضع الحالية لمقار الوحدات المحلية . ويتضح من الشكل (٦) ما يلي:–

مركز المنزلة : – جاء الوسط الهندسي للوحدة المحلية لقرية الحوته في موضع قرية القشطة إحدى القرى التابعة للوحدة المحلية . التي يقل عدد سكانها عن الحوته ، ويمكن إنشاء وحدة محلية جديدة بدلاً من نقلها من موضعها الحالي . بينما وقع الوسط الهندسي للوحدة المحلية بالعزيزة بموضع قرية الشبول أحدى القرى التابعة لها. ولكن موضع العزيزة أفضل بالنسبة لسهولة أتصالها مع القرى المجاورة بخلاف قرية الشبول ذات الموقع الهامشي.

مركز الجمالية :– وقع الوسط الهندسي للوحدة المحلية لقرية الأتحاد بقرية الجعافرة . ويمكن تغير هذا الموضع لتقارب عدد سكان القرتين ، لكن قرية الجعافرة أقرب لمدينة الجمالية ، ومازالت تفتقر الأتحاد للعديد من الخدمات ، فيمكن استبدالها بالجعافرة .

مركز بني عبيد :– جاء الموضع الهندسي للوحدة المحلية باليوسيفية بقرية أبو المعاطي الباز. ويفضل أن تبقي كما هي نظراً لكثرة الخدمات المتوفرة بالقرية الأم الحالية وسهولة أتصالها مع قرى الوحدة .

مركز منية النصر: وقع المركز الهندسي للوحدة المحلية بقرية ميت عاصم بقرية منشأة عاصم التابعة. والتي رغم توسطها تفتقر للخدمات . بينما جاء الموضع الهندسي للوحدة المحلية بنجير وميت شداد في قرية كفر أبوناصر ، وهي قرية مستحدثة إدارياً ، وتفتقر إلى الخدمات ، وتقل كثافتها السكانية ومساحتها عن نجير وميت شداد .

مركز المنصورة :– وقع الموضع الهندسي للوحدة المحلية لبداوي بقرية منية بداوي . وعلى الرغم من أن الأولى تعاني من هامشية الموقع ؛ إلا أن الثانية رغم توسطها تفتقر إلي الخدمات . وقد جاء الموضع الهندسي للوحدة المحلية لقرية طناح بقرية النسيمية . وعلى الرغم من هامشية موقع طناح إلا أن خدماتها أفضل ، وكثافتها السكانية أعلي ، وتتصل بسهولة مع القرى المجاورة بالوحدة المحلية . بينما وقع الموضع الهندسي للوحدة المحلية لقرية سلامون بقرية الدنابيق . ويمكن أن تظل الريادة بقرية سلامون لسهولة مواصلاتها مع قرى الوحدة المحلية . جاء الموضع الهندسي بالوحدة المحلية

لقرية نقيطة بقرية الحواوشة . ويفضل إنشاء وحدة محلية جديدة فصلاً عن هذه الوحدة المحلية لتقديم خدمات أفضل لهذه القرى . وقد وقع الموضع الهندسي بالوحدة المحلية لقرية كوم الدربي بقرية تلبانة . ويمكن إنشاء وحدة محلية أخري بدلاً من محاولة نقلها نظراً لكثرة القرى التابعة وحاجة هذه القرى لخدمات وارتفاع كثافتهم السكانية . إلا أن الموضع الهندسي للوحدة المحلية بقرية ميت على جاء بموضع قرية دبو عوام ، ويمكن تغير مقر الوحدة المحلية نظراً لهامشيته وبعده عن مقر عاصمة المركز .

مركز تمي الأمديد : جاء الوسط الهندسي للوحدة المحلية للبيضا بموضع قرية الصفا . وحيث ان الأولي ترتفع كثافتها السكانية وتتوفر بها العديد من الخدمات . بينما ورد الموضع الهندسي للوحدة المحلية للربع بموضع قرية الكمال ، التي تفتقر للخدمات. وقد جاء الموضع الهندسي للوحدة المحلية بالصدفا بقرية منشأة المعالوة . ويفضل ان تبقي كما هي نظراً لموقع منشأة المعالوة على حدود المحافظة مع محافظة الشرقية .

مركز السنبلاوين : وقع الموضع الهندسي للوحدة المحلية للمقاطعة بموضع قرية السرسي . وعلى الرغم من موقع المقاطعة الهامشي بشمال الوحدة المحلية إلا أنها أكثف سكاناً وبها خدمات وسهولة الوصول بينها وبين قرى الوحدة المحلية. بينما جاء الموضع الهندسي للوحدة المحلية لشبرا سندي بموضع قرية منشأة رضا ؛ نظراً لعدم اندماج شكل الوحدة المحلية مما جعل من منشأة رضا اقرب من مقر الوحدة المحلية ببرقين . وبذلك يمكن نقل تبعية منشأة الرضا نفسها للوحدة المحلية ببرقين بدلاً من نقل مقرها .

مركز ميت غمر :- جاء الموضع الهندسي للوحدة المحلية لكفر بهيدة بموضع قرية كفر شرف . يفضل أن يبقي مقر الوحدة المحلية كما هو لتوفر العديد من الخدمات بكفر بهيدة ومقر نقطة شرطة . بينما وقع الموضع الهندسي للوحدة المحلية لقرية هلا بموضع كفر الشيخ عطية ، ولكن نظراً لصغر مساحة الوحدة المحلية وتجاور قراها ؛ فيمكن أن يبقي مقر الوحدة المحلية كما هو . وقد ورد الموضع الهندسي للوحدة المحلية لميت الفرماوي بموضع قرية تفهنا الأشراف . ويمكن إنشاء وحدة محلية أخرى يكون

مقرها تفهنا الأشراف نظراً لكثرة القرى التابعة للوحدة المحلية ، وكثرة سكانها ، واتساع مساحتها بالنسبة لمتوسط مساحة الوحدات المحلية للمركز .

مركز نبروه :- وقع الموضع الهندسي للوحدة المحلية بقرية طنيخ بموضع قرية كفر الحصة . ويفضل أن يظل مقرها كما هو لتوافر كافة الخدمات ، وسهولة الاتصال بينها وبين القرى التابعة . بينما جاء الموضع الهندسي للوحدة المحلية لدرين بموضع قرية ابستوا. ويمكن ان تنشأ وحدة محلية جديدة تضم معظم القرى المجاورة لأبستوا لتقديم خدمات أفضل للسكان .

مركز طلخا : جاء الموضع الهندسي للوحدة المحلية لدميرة بموضع قرية دميرة الجديدة ، ويفضل أن يظل مقرها بدميرة لتوافر كافة الخدمات ، وسهولة الاتصال بينها وبين القرى التابعة . بينما ورد الموضع الهندسي للوحدة المحلية بديسط بموضع قرية كفر الطويلة . و يمكن نقل مقر الوحدة المحلية لقرية كفر الطويل ؛ نظراً لاتخاذ الوحدة المحلية للشكل الشريطي ، وموقع كفر الطويلة علي طريق المنصورة / شربين .

مركز شربين : جاء الموضع الهندسي للوحدة المحلية لرأس الخليج بموضع قرية كفر الترعة الجديد ، وعلى الرغم من حداثة القرية إلا أن بعد رأس الخليج عن باقي قرى الوحدة المحلية يؤيد فكرة الانفصال وإنشاء وحدة محلية جديدة . بينما جاء الموضع الهندسي للوحدة المحلية لكفر الأطرش بموضع قرية كفر أبو زاهر وعزابها . وعلي الرغم من هامشية مقر الوحدة المحلية . إلا ان الخدمات الموجودة بكفر الأطرش ومنها (نقطة الشرطة) تقدم الكثير من الخدمات لقرى الوحدة المحلية . وقد ورد الموضع الهندسي للوحدة المحلية بالحصص بموضع قرية كفر الدبوسي . ولكن موضع قرية الدبوسي داخل ثنايا فرع دمياط يجعل موقعها أكثر هامشية من الوضع الحالي .

مركز بلقاس :- ورد الموضع الهندسي للوحدة المحلية بالدومين بقرية زيان . وأن كانت الوحدة المحلية تتسم بالأتساع مما يغري بإنشاء وحدة محلية بزيان ، وفصلها عن القري الجنوبية للدومين ؛ حيث الطبيعة الإستصلاحية وأراضي الجمعيات بزيان بخلاف قرى الخريجين والمزارعين بالدومين . ويمكن إنشاء وحدة محلية جديدة بقرية أبو شريف

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

لأتساع مساحتها ، وكثرة عدد توابعها الإدارية ، وموقعها خارج نفوذ أي دائرة لوحدة محلية مجاورة . وكذا إنشاء وحدة محلية جديدة بقرية القنان بعد فصلها من المعصرة . جاء الموضع الهندسي للوحدة المحلية لبسنديلة بموضع قرية الجوادية ، ولكن موضع بسنديلة يقدم الكثير من الخدمات لقرى الوحدة المحلية ، ونظراً لحداثة الجوادية إدارياً فيمكن أن يبقي مقر الوحدة المحلية كما هو . وينطبق ذلك على قرية الشركة ؛ حيث أن الموضع الهندسي جاء بقرية أبو طه بينما قرية الشركة من المراكز العمرانية القديمة إدارياً بالمنطقة ، وتوجد بها الكثير من الخدمات .

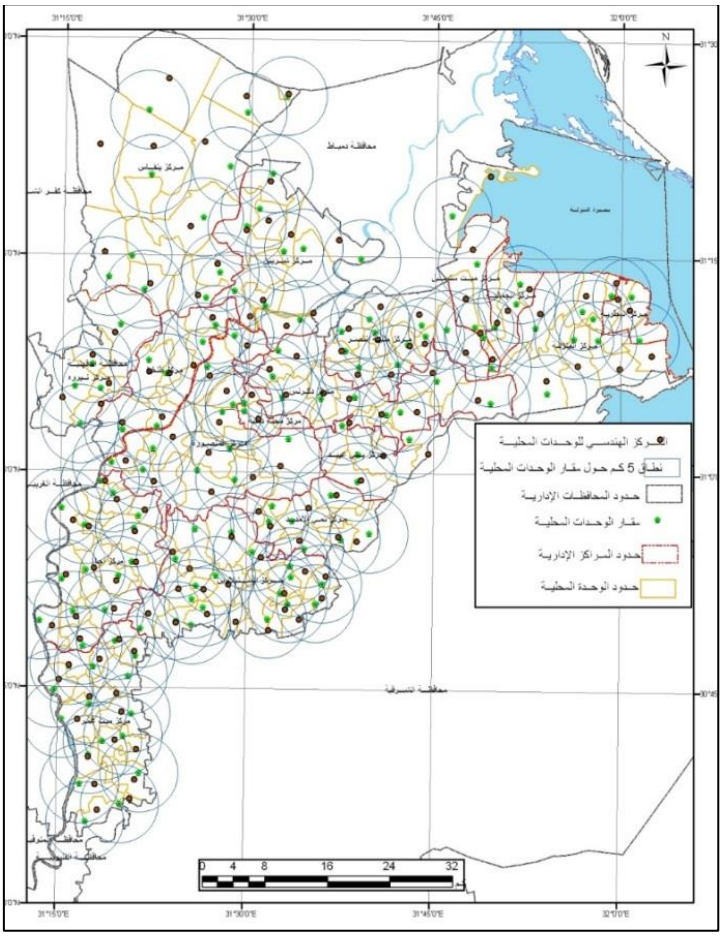

شكل (٦) نطاقات بواقع ٥ كم حول مقار الوحدات المحلية ومركزها الهندسي

يتضح مما سبق أن المراكز الهندسية للوحدات المحلية قد لا تتطابق مع الوضع المناسب (الموضع الأمثل) لمقار الوحدات المحلية ، وتتشابك العديد من العوامل مثل التاريخ الإداري والحضري وشبكة الطرق والمواصلات وعدد السكان وتوافر الخدمات والأسواق...وغيرها(التخطيط العمراني :٢٠٠٥ م).

ولم يتحقق معيار تقارب مواضع مقار الوحدات المحلية مع المركز الهندسي للوحدات المحلية بمراكز المحافظة . حيث بلغت جملة الوحدات المحلية التي لم يتحقق بها هذا المعيار نحو ٣١ وحدة محلية بنسبة ٢٢.٣ % من إجمالي عدد الوحدات المحلية بالمحافظة عام ٢٠١٠ م .

المبحث الثاني: التوزيع الأمثل للتوابع الإدارية بالوحدات المحلية بمنطقة الدراسة

تعد التوابع هي مقدمات النمو العمراني لمنطقة ما، ويمكن أن يكون التابع به بضع بيوت ويمكن أن يضاهي في كتلته العمرانية قرى كبيرة . والفيصل في هذا هو القرار الإداري الذي يحول به التابع إلى قرية . والقرار الإداري في أيدى صانعي القرار ؛ فقد تستدعي الحالة الأمنية السيطرة على التوابع التي تضم العديد من السكان ؛ فيكون الدافع لتغير الصفة الإدارية لدواعي أمنية ، وتكون مذكرة الأمن هي المحرك لطلب الفصل والتحول الإداري . بينما عندما يكون الطلب من الوحدات المحلية يكون الطلب أقل حده ؛ نظراً لزيادة أعباء الوحدات المحلية بالقرية الجديدة دون النظر للدور التنموي .

بدراسة خريطة توزيع التوابع (العزب والكفور) بالمحافظة يتضح أن عدد العزب يتزايد في المراكز الإدارية الشمالية ، وينعكس ذلك بزيادة عدد العزب / قرية ، بل أنه في شمال خط كنتور ١.٥ م يوجد نطاق تسوده العزبة كظاهرة سكنية وحيدة ، وبغض النظر عن الحدود الإدارية فإن عدد العزب يتزايد تدريجياً في الاتجاه الشمالي عموماً ، ونادراً ما توجد قرية بدون توابع ؛ مما يعني أن العزب (التوابع) ظاهرة سكنية

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

مستمرة (الفاروق :١٩٨٦ م ،٦٧) في شمال هذا الخط . كما يتضح من الجدول (٢) والشكل (٧) .

جدول (٢) توزيع سكان قرى وتوابع بمراكز محافظة الدقهلية ومعامل التشتت (وهيبه :١٩٧٥، ٣٧٦)

المراكز	القرى	التوابع	سكان القرى	سكان توابع	% سكان القري	معامل التشتت	توابع يزيد سكانها عن القرية
السنبلاوين	٦٧	١٨٢	٣٥٧٥٨٥	٦٢٤٠٣	١٧,٤	٣١,٧	٢
المنصورة	٦١	١٠٦	٤٥٠٦٩٦	٣٧٨٦٥	٨,٤	٨,٩	١
أجا	٥٩	٣٤	٤٧٦٨٢٥	١٠١٣٢	٢,١	٠,٧	٣
ميت غمر	٥٣	٥٠	٥١٧٢٠٩	١٦٧١١	٣,٢	١,٦	٠
المنزلة	٣٦	١٦١	١٨٥٨٥٤	٥٠١٣٤	٢٦,٩	٤٣,٤	٤
دكرنس	٣٥	١٤٨	٢٠٨٠١٠	٥٧٤٣٨	٢٧,٦	٤٠,٨	٦
بلقاس	٢٩	٤٢٣	٣٢٨٧٠٨	١٩١٦٢١	٥٨,٣	٢٤٦,٦	٤١
شربين	٢٦	٢٥٧	٢٨١٦٢٨	١١٦٥٧٤	٤١,٤	١٠٦,٣	١
طلخا	٢٥	٤١	٢٢٧٩١١	١٢١٢٠	٥,٣	٢,٢	٠
تمي الأمديد	٢٢	٩٧	١٢٧٧٧٠	٢٣٥٢	١,٨	١,٧	٠
منية النصر	٢٠	١١٩	١٤٧٨٦٤	٣٤٩٨٤	٢٣,٦	٢٨,١	٣
نبروه	١٨	٤٤	١٧٠٦٥٥	٤٩٠٠٩	٢٨,٧	١٢,٦	١
بني عبيد	١٥	٧٢	٧١٩٦٨	١٢٦١٩	١٧,٥	١٢,٦	٢
محلة دمنة	٧	١٤	٢٦١١٦	٣٧٣٠	١٤,٣	١,٩	٠
الجمالية	٤	٢٩	١٩٦٣٥	٧٧٦٢	٣٩,٥	١١,٤	٣
ميت سلسيل	٤	٢٠	٢٤٨٥٧	٨٤٧٨	٣٤,١	٦,٨	٠
المطرية	٣	٣٧	٢٥٢٢٠٤	٧٣٨٧	٢,٩	١,١	٠
الإجمالي	٤٨٤	١٨٣٤	٣٨٧٥٤٩٥	٦٨١٣١٩	١٧,٦	٣٢٢,٤	٦٧

تم أحتساب معامل التشتت محسوب علي أساس جملة عدد سكان التوابع / مركز وعددها وعدد سكان قرى المركز حسب معادلة ديمانجون (G=E*N/T حيث E = سكان التوابع بكل مركز ، N= عدد التوابع بكل مركز ، T = مجموع سكان قرى المركز(بيانات الجدول محسوبة من تعداد ٢٠٠٦ – كراسة محافظة الدقهلية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – النتائج النهائية ٢٠٠٨م)

تباين معامل التشتت في توزيع التوابع وعدد سكانها بقري مراكز المحافظة ، وقد سجل أقل معامل بمركزي أجا والمطرية نظراً لتدني لقلة عدد التوابع الإدارية وقلة عدد سكانها بالنسبة لعدد القرى . مما يعكس النضج الإداري . بينما جاء مركز بلقاس بأعلى معامل تشتت بمراكز المحافظة بسبب كثرة عدد قراه ، وتمثل جملة سكان التوابع

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

بالمركز نحو ٥٨.٣ % من جملة سكان قراه ، مما يعكس أن التوابع تمثل النمط السكني لأكثر من نصف سكان الريف بالمركز .

يعد مؤشر هام هو نسبة عدد سكان التوابع بالنسبة لإجمالي عدد سكان الريف بالمحافظة .

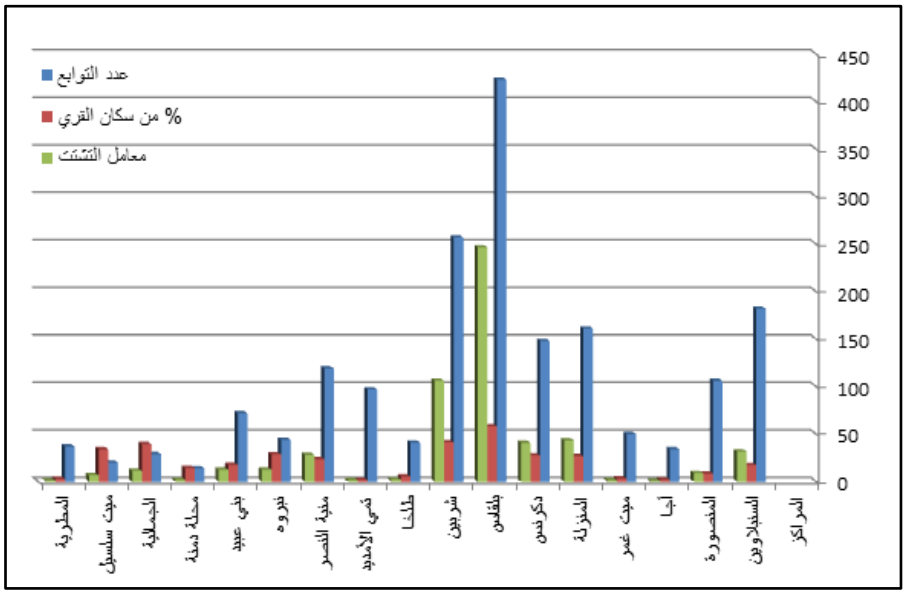

شكل (٧) توزيع التوابع ونسبتها من سكان القري ومعامل التشتت بمراكز محافظة الدقهلية

والتي تمثل نحو ١٧.٦ % . ويرتفع عدد سكان التوابع بريف المراكز الشمالية بالمحافظة بنسبة أكبر من سكان التوابع بالمراكز الجنوبية ؛ ويسكن توابع مركز بلقاس نحو ٥٨.٣ % من جملة سكان ريف المركز مما يعكس أن التوابع تمثل النمط السكني لأكثر من نصف سكان الريف بالمركز ، ويسكن توابع مركز شربين نحو ٤١.٤ % من جملة سكانه مما يعكس الطبيعة الأستصلاحية التنموية بهذه المراكز ، وتأخر تعميرها ، والحاجة لتنمية هذه المناطق . بينما يسكن توابع مركزي أجا وميت غمر

نحو ٢.١ % ، ٣.٢ % من سكان ريفهما علي الترتيب . فكيف يتم تجاهل هذه النسبة من السكان ؟ .

يوجد ظاهرة أخرى هي زيادة عدد سكان بعض التوابع عن عدد سكان القرى الأصلية التابعة لها . حيث يضم مركز دكرنس (المركز الوسطي) نحو ثلاث قرى تضم ستة توابع يزيد عدد سكانها عن القرى (مقر السكن) ، وهم (السلام – ثلاثة توابع ، حمادة – تابعان ، الربيعية – تابع واحد) .بينما يضم مركز المنزلة عدد ثلاثة قرى تضم أربعة توابع يزيد عدد سكانها عن القرى (مقر السكن) ، وهم (النسايمة –تابعان ، العمارنة والخلايفة تابع / قرية) . وعلى الرغم من تدني عدد التوابع بمركز أجا إلا أنه ورد بالتعداد ثلاث توابع لقرية واحدة يزيد عدد سكانها عن سكان القرية (مقر السكن) ، وهي قرية منشأة عبد النبي . وكذلك قرية الوشايحة بمركز منية النصر ، وقرية مبارك بمركز الجمالية . وقد وردت هذه الظاهرة بمركز المنصورة بقرية واحدة " كرم الجديدة ". وكذلك في مركز شربين بقرية الحصص .

يتضح مما سبق أن معظم القرى التي زاد عدد سكان أحد توابعها عن عدد سكان القرية (مقر السكن) ؛ تتمثل في القرى الشمالية من المراكز الإدارية عن القرى الجنوبية ؛ حيث تكثر وتنتشر وتتبعثر الكتل السكنية للتوابع ، وقد تصادف أن تكبر كتلة سكنية بمعدل أكبر من أخرى نظراً لطبيعة المنطقة الإستصلاحية لهذا التابع دون تابع أخر كموقعها بمنطقة تربتها أعلى إنتاجية من الأخرى ، أو موقعها المتوسط جعلها مقر سوق على " كوبري أو فم ترعة " ، أو استقبال التابع هجرة سكانية وافدة ترفع قيمة الأرض الزراعية ، أو موقعها على طريق أو رافد طريق دولي ... وغيرها من العوامل التي قد تشكل في زيادة سكان تابع عن أخر بطفرات سكانية غير مدروسة . كما تمثل في القرى التي نشأت بموجب تدخلات من صانعي القرار في وضع مقر قرية بتابع دون غيره ؛ لتهميش دوره أو تجنباً للنزاعات الأهلية بين العائلات حيث مقر العمودية .... وغيرها من العوامل التي قد تحتفظ بها إدارة التقسيم الإداري بمديريات الأمن بالمحافظات.

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

كما يتضح مما سبق أنه لم يتم اختيار التابع الأكثر سكاناً ليكون مقر القرية . وقد تضافرت عوامل أخرى لاختيار مقار الوحدات الإدارية (القرى) في المحافظة . ومنها مواضع التوابع وأهميتها من الوسط الجغرافي وسهولة المواصلات بينها وبين التوابع ، وموضعها بالنسبة لشبكة الري والصرف وكذلك أهواء صانعي القرار وتدخل النفوذ والمصالح للسكان المحليين ... وغيرها من العوامل المؤثرة في التقسيم الإداري ومن أهم مشاكل التوابع الإدارية إغفال القوانين لضرورة تمثيلهم فى المجالس المحلية والنيابية حيث يتم احتساب عدد القرى بدون الرجوع إلي عدد التوابع التي تضمها هذه القرى ، على الرغم أن هذه التوابع تضم متوسط نحو ١٧.٦ % من جملة سكان قرى المحافظة ، ولابد من وضع معايير لاختيار التابع الأمثل كمقترح لإنشاء قرية جديدة . ولابد أن يتم الاختيار وفق أولويات الحاجة الملحة لإعادة إنتاج خرائط إدارية أكثر توزاناً .

التوابع بين الناحية المالية والناحية الإدارية :

سبق وأن تم التفرقة بين الناحية المالية والناحية الإدارية ، وخلص منه بأن الفرق بين الناحية المالية والإدارية هو دفتر المكلفة (دفتر مكلفة لحصر الزمامات الزراعية لتحصيل المربوط عليها " مال" منها لصالح ضرائب الأطيان التابع إليها ؛ لتكون لها مردود اقتصادي). ولم يرد مالياً ما يخص التوابع فقد يضم دفتر المكلفة للقرية كافة الأحواض الزراعية التي تتكون عليها القرية وسكانها دون النظر إلي التوابع ، في حين أنه يوجد قرى زمامها الزراعي لا يمثل نسبة من زمام القرية ، في حين أن تمثل عزبة أو تابع النسبة الأكبر من جملة مساحة القرية ، حيث أن مردودها الاقتصادي أكبر من القرية الأصلية التابعة لها. ولذا لابد من إدراك الزمام الزراعي لكل تابع وعمل دفاتر المكلفة لكل حوض زراعي ، وقيمة ما يتم جبايته لسكانه المحليين .

توزيع التوابع الإدارية بالوحدات المحلية بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٠ م :

تصدر مركز بلقاس مراكز المحافظة في عدد التوابع الإدارية ، وكذلك نسبة عدد التوابع / قرية ؛ ويرجع ذلك لطبيعة المركز الاستصلاحية ، وتأخر تعميره ، حيث تعد هذه التوابع هي مقدمات النمو العمراني . ويعزز ذلك ارتفاع عدد التوابع بالقرى الشمالية

بالمركز عن القرى الجنوبية . وتقع معظم التوابع في شمال مواضع القرى داخل حدودها الإدارية (هامشية موقع القرية بالنسبة لتوابعها الإدارية) . وجاء مركز بلقاس في مرتبة متوسطة بالنسبة لكثافة التوابع نظراً لأتساع مساحته . وأحتل مركز شربين المرتبة الثانية في عدد التوابع ، بينما أحتل المرتبة الثالثة في متوسط عدد التوابع / قرية . وكذلك المرتبة الثالثة في كثافة التوابع ؛ نظراً لصغر مساحة المركز وكثرة عدد توابعه . و جاء مركز السنبلاوين بالمرتبة الثالثة في عدد التوابع ، وعلي الرغم من ذلك تدني عدد التوابع / قرية ، وارتفعت كثافة التوابع بالمركز وسجل المركز الرابع ؛ ويرجع ذلك لصغر مساحة المركز وكثرة عدد المراكز العمرانية (قرى وتوابع) بالمركز .

ارتفعت كثافة التوابع الإدارية بمركز المنزلة ، واحتل المرتبة الثانية بعد مركز المطرية الذي اتسم بصغر مساحته . بينما جاءت كثافة التوابع بمركز المنزلة لتعكس طبيعة البيئة الاستصلاحية وتأخر التعمير لعدم خصوبة التربة بهذا المركز .وقد تباينت متوسط عدد التوابع/ قرية بين المركزين (١٣.٣٣ تابع / قرية) بمركز المطرية ، (٥.٨ قرية / تابع)

ارتفعت كثافة التوابع بمركز تمي الأمديد ، وأحتل المرتبة الخامسة بسب صغر مساحته وزيادة عدد توابعه الإدارية . بينما جاء مركز بني عبيد بالمتربة قبل الأخيرة في كثافة التوابع بينما سجل المرتبة السادسة في متوسط عدد التوابع / قرية ؛ مما يعكس زيادة عدد التوابع بالنسبة لعدد القرى . جاء مركز ميت سلسيل في المرتبة الأخيرة في كثافة التوابع ، بينما احتل المركز الخامس في متوسط عدد التوابع / قرية .

تتسم المراكز التي تضم مساحات أراضي يمكن استصلاحها باتساع مساحتها . وينعكس ذلك على مساحة القرى المتاخمة لهذه الأراضي البور، وتحمل مساحات كبيرة منها علي القرى المتاخمة لها . كما تتسم بكثرة عدد توابعها الإدارية حيث تعد التوابع (العزب) مقدمات التعمير والاستيطان في مثل هذه المناطق الاستصلاحيه . كما تتسم بعدم النضج الإداري وتحمل في ثناياها مقومات التغير الإداري سواء بالضم أو بالفصل . وتتسم بديناميكية تغير الحدود الإدارية لها . ويعد مركز بلقاس من مراكز محافظة

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

الدقهلية ذات الطبيعة الاستصلاحيه لما يحمله من اتساع مساحة وكثرة عدد توابع . حيث يمثل ٢٢ % من مساحة المحافظة . ويضم نحو ١٩.٥ % من جملة توابع المحافظة ، بينما يضم نحو ٦ % فقط من جملة قرى المحافظة . متوسط عدد التوابع / قرية بالمركز نحو ١٥.٥تابع / قرية وهو أعلي متوسط بالمحافظة . ومتوسط مساحة قراه نحو ٢٦.٢٤ كم ^{٢} / قرية .

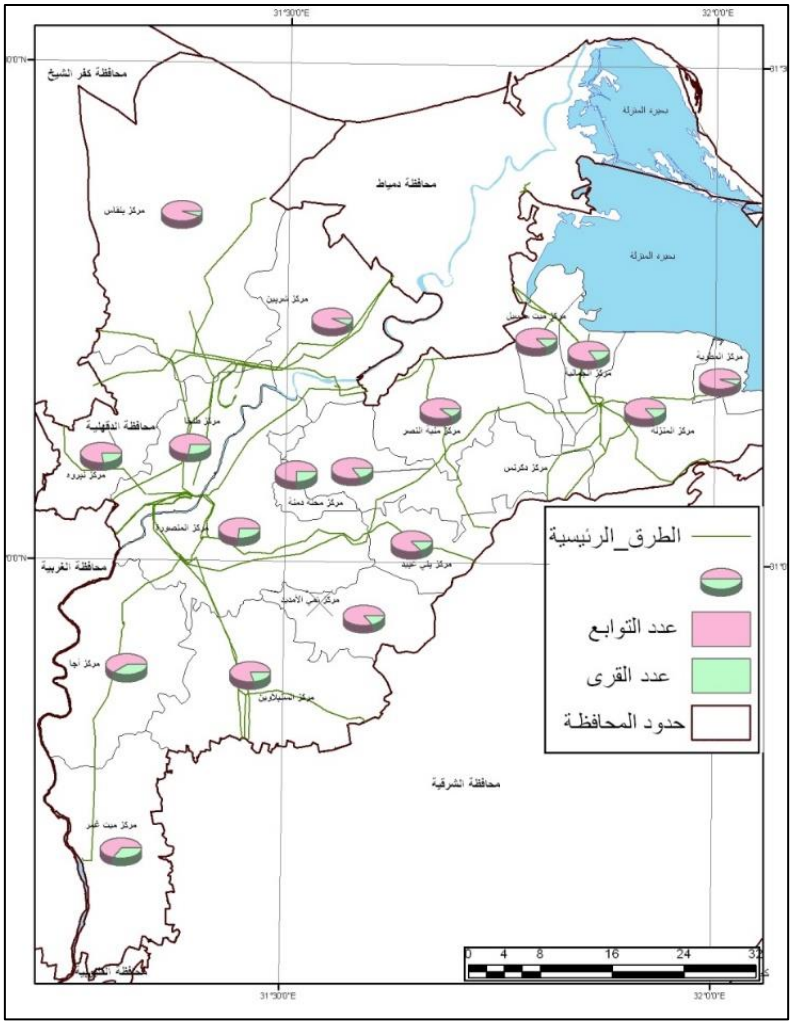

شكل (٨) توزيع التوابع بالقرى بمراكز محافظة الدقهلية ٢٠٠٦ م

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

زادت عدد توابع المركز منذ تعداد ١٩٧٦ م ، حيث كان عدد توابعها نحو ٤٣٣ تابعاً. ثم أصبح ٤٥٢ تابعاً في تعداد ٢٠٠٦ م . وعلى الرغم من أن التوابع الرسمية لم تزيد سوى ١٩ تابعاً فقط في الثلاثين سنة بين التعدادين بمتوسط ٠.٦٣ تابع / سنة . إلا أن الواقع غير ذلك فهناك قرى خريجين وعمليات استصلاح أهلية في الجمعيات وكلها تضم العديد من القرى وبها توابع ولكنها غير مسجلة رسمياً لكونها تتبع قطاعات الاستصلاح .وهذا يؤكد أن هناك ازدواجية في الإدارة لهذه المناطق بل وتهمش إدارياً وخدمياً . وقد يلجأ إليها في أوقات الانتخابات .

اتسمت العديد من قرى مركز بلقاس بكثرة عدد توابعها . وهذه التوابع تحمل أسم قرية على الرغم من كونها تابع . فقد ضمت قرية أبو شريف نحو ٥٦ تابعاً ، اتخذت مسمياتها أرقام ومسميات عامة مثل قرية السلام وقرية الزهراء . وضمت قرية الحفير والأمل ٤٠ تابعاً ، منها قرية المركزية والنيل وجالية ، وبها أرقام قرية ٥٠ ، وقرية ٥١ . بينما تضم المعصرة ٢٥ تابعاً . والنشرة ١٧ تابعاً . بسنديلة ١٥ تابعاً .تضم قرية قلابشو عدد ١٣ تابع منها تابع شركة الدقهلية للسكر . وتابع قرية جمعيات استصلاح الأراضي . تضم قرية زيان نحو ١٠ توابع ، منها تابع جمعيات استصلاح الأراضي بزيان . بينما جاءت قرية منشأة شومان بأسماء أشخاص ، وتضم نحو ٥٤ تابعاً . وجاءت قرية منشأة عبد القادر بنحو ١٨ تابعاً ، وضمت شرقية المعصرة ١٣ تابعاً . وتتسم المناطق المستصلحة بالقرب من القرى القديمة عنها بأسماء موضعية بالنسبة لموقعها (شرق – قبلي – بحري ... الخ) . تميزاً لها عن القرية المنشطرة عنها .

يتضح من الجدول (٣) أنه تم استبعاد عدد ١٧١ قرية من قرى المحافظة لا يمكن فصـــل قرى جديدة منها لعدم وجود توابع لها يمكن ترقيتها لتصـــبح مقاراً لعموديات أو وحدات إدارية جديدة . وتمثل نحو٣٥.٣ % من إجمالي قرى المحافظة . بينما توجد ١٣١ قرية تمثل ٢٧.٠٧ % من قرى المحافظة تضـم من (١–٣ تابع) يمكن أن تنفصـــل عنها قرية واحدة . ولهذا يجب أن يتم أختيار أفضـــل التوابع

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

ليكون مقر القرية المقترح فيما بعد . وأن يدعم إدارياً على المدى الطويل حتي يمكن تحويله وفق خطط زمنية مدرجة لدي الحكومات المتتالية بعيداً عن أهواء صـــانعي القرار . بينما بلغت جملة القرى التي تضم من (٤-١٠ توابع) نحو ١٢٩ قرية بنسبة ٢٦.٦ % من جملة قرى المحافظة . ويكون الاختيار لأفضل التوابع في هذه الفئة ؛ مما يجعل المفاضلة أكثر موضوعية ، ويجب أن يتوافر به كافة الاشتراطات الواردة بعاليه .

جدول (٣) توزيع التوابع الإدارية بقرى مراكز محافظة الدقهلية (تعداد :٢٠٠٦م)

المراكز	إجمالي القرى	قرى التي لا تضم توابع	قرى تضم : ٣ توابع	قرى تضم٤: ١٠ توابع	قرى تضم أكثر من ١٠ توابع	إجمالي عدد التوابع
السنبلاوين	٦٧	١٦	٢٢	٢٨	١	١٨٢
المنصورة	٦١	٢٧	٢١	١٢	١	١٠٦
أجا	٥٩	٤٣	١٢	٤	٠	٣٤
ميت غمر	٥٣	٣١	١٦	٦	٠	٥٠
المنزلة	٣٦	١٦	٦	٧	٧	١٦١
دكرنس	٣٥	١٦	٧	٧	٥	١٤٨
بلقاس	٢٩	٠	٠	١٤	١٥	٤٢٣
شربين	٢٦	٢	٥	٩	١٠	٢٥٧
طلخا	٢٥	١٠	١٠	٤	١	٤١
تمي الأمديد	٢٢	٠	٨	١٢	٢	٩٧
منية النصر	٢٠	٠	٦	١٠	٤	١١٩
نبروه	١٨	٢	٧	٨	١	٤٤
بني عبيد	١٥	١	٧	٤	٣	٧٢
محلة دمنة	٧	٤	١	٢	٠	١٤
الجمالية	٤	٢	٠	١	١	٢٩
ميت سلسيل	٤	٠	٢	١	١	٢٠
المطرية	٣	١	١	٠	١	٣٧
الإجمالي	٤٨٤	١٧١	١٣١	١٢٩	٥٣	١٨٣٤

بينما بلغ عدد القرى التي يزيد عدد توابعها عن عشرة توابع نحو٥٣ قرية وتمثل نسبة ١٠.٩ % من جملة قرى المحافظة. وتعد المراكز الجنوبية الأقل في عدد التوابع نظراً لنضجها الإداري ؛ والذي يعكس قدمها العمراني وكثافتها السكانية. ويمثل هذا في تجمع المناطق السكنية وتمركزها في شكل كتلة سكنية واحدة قد تكون كبيرة معقدة ، وبذلك تكون أقل عرضه للتغير الإداري كما في مراكز أجا وميت غمر ؛ حيث تمثل القرى

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

التي لا تضم توابع بالمركزين أكثر من نصف قراهم . كما لم يرد بالمركزين أي قرى تضم أكثر من عشرة توابع بينما تعد المراكز الشمالية أكثر في عدد توابعها بالنسبة لعدد قراها وخاصة قراها الشمالية دون الجنوبية .ويعكس ذلك حداثة هذه المراكز الإدارية ؛ حيث تنتشر وتتبعثر الكتل السكنية (عزب وكفور ونجوع).

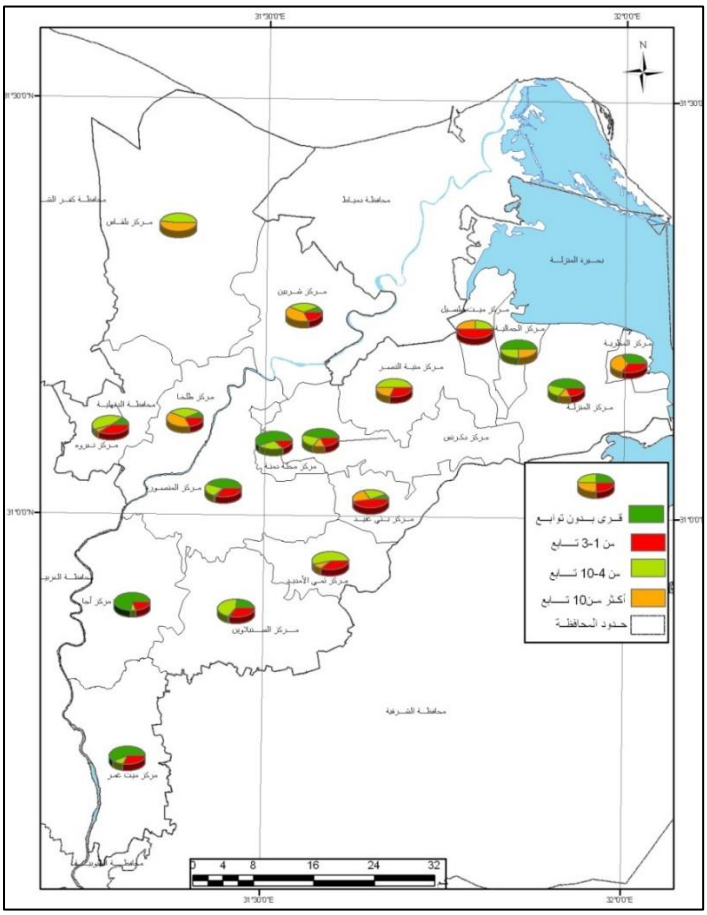

شكل (٩) توزيع التوابع بقرى مراكز محافظة الدقهلية وفقاً لتعداد ٢٠٠٦ م

وتتشتت هذه المراكز العمرانية ؛ مما يظهر اتساع مساحات هذه الوحدات الإدارية وتحميل مساحات بور عليها ، وتكون أكثر عرضه للتغير الإداري . فقد خلت مراكز بلقاس ومنية النصر وميت سلسيل من قرى بدون توابع ، وبتصدرهم مركز بلقاس في

عدد القرى التي تضم اكثر من عشرة توابع بنسبة ٥١.٧ % من جملة قراه . ويليه مركز ميت سلسيل بنسبة ٢٥ % من جملة قراه ، ومركز منية النصر بنسبة ٢٠ % من جملة قراه . وذلك يعكس طبيعة مناطق الاستصلاح بالثلاثة مراكز الشمالية ، وحداثتهم الإدارية ، وتحميل مساحات بور علي وحداتهم الإدارية وخاصة الشمالية منها دون الجنوبية . ويعكس حاجة هذه المراكز لإعادة ترتيب توزيع توابعها علي قراها وخاصة القرى الشمالية . وتمثل قرى مركز المنزلة التي لا تضم توابع نحو ٤٤.٥ % من جملة قراه ، ويرجع ذلك للظروف الخاصة التي تحيط بإنشاء عدة قرى بالمركز (أولاد حانا – أولاد بانا– أولاد علم –.....) وجميعها قرى بدون توابع نظراً لصغر مساحتها ، وقلة عدد سكانها . بينما تمثل القرى التي تضم من ١ : ٣ تابع بنحو ١٦.٧ % من جملة قراه . و تمثل القرى التي تضم من ٤ :١٠ تابع والتي تضم أكثر من عشرة توابع بنحو ١٩.٤ % من جملة قراه لكل منهما .

المأمول للتوابع :

يأتي التقسيم الإداري ضمن سياسة وأهداف قومية أكبر من مجرد تعديل حدود محافظة ما ، وهذه السياسة تهدف للتخلي عن النظام المركزي المتبع حالياً في هيرايكية جامدة في تراتب رأسي ؛ دونما أن تكون هناك فاعليات حقيقية على المستوي الأفقي (رياض : ١٩٩٠ م ، ٢٧٠) . ويعد أي تقسيم إداري في الأصل نتاج لأوضاع محلية دعت إليه ، وهذه الأوضاع غير دائمة ، وتغيرها هو الذي يؤدي إلى مشكلات إدارية ، ويجب أن يعاد على ضوئها النظر في التقسيم الإداري جزئياً أو بصورة شاملة . ويحتاج هذا التغير إلى مراجعة للجانب الفيزيقي (المساحة – الحدود – الأقسام الإدارية ..) ، وأيضاً الجانب السياسي (التخلي التدرجي عن المركزية الإدارية ، وتوسيع قاعدة الحكم المحلي ، وتوازن الوحدات المحلية ....) .

تمثل اللامركزية أحد أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشئون العامة المحلية للمجتمعات التي يعيشون بها ، كما أنه بدون تطبيق سليم للامركزية لا يمكن تحقيق التنمية المحلية

المستدامة ، لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع ، وخاصة مع تنامي عدد السكان من ناحية وندرة أو سوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية أخرى . وبدون تلك اللامركزية لا يمكن الحديث عن الديمقراطية بأشكالها المختلفة ؛ وخاصة السياسية والإدارية (الطوخى :٢٠٠٦م، ٨). وذلك بسبب سوء توزيع الخدمات والموارد المتاحة من الحكومة الناتجة عن سوء توزيع الوحدات المحلية . فلا مناص من وجود منظومة الحكم المحلي في كافة أجهزة المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والوحدات القروية والتوابع من العزب والكفور والنجوع ؛ وذلك لضبط إيقاع التنمية المتواصلة في البلاد بنظام توافقي بين مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ تدعمه مشاركة مجتمعية دائمة ومستمرة (هاشم :٢٠١٥ م).

ولابد من الإجابة علي عدة تساؤلات حتي يتعاظم دور الاستفادة من التوابع لتكون قاطرة التنمية بالمحليات :

١- كيف يمكن استحداث تابع جديد على الخريطة الإدارية ؟

٢- ماهي الإجراءات المنوط بها تسجيل واستحداث تابع جديد على الخرائط ؟

يمكن أن نفرد منها ما يلي :-

- معاينة المسطحات التي يشملها الفصل على الطبيعة ، ورفع مواقع توابعها مع مراعاة أسماء شهرتها أن وجدت . ومراجعة أسمائها القديمة والحديثة الواردة بسجلات مديرية الأمن بالمحافظة ،والدليل الجغرافي للتوابع الإدارية الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لدي مندبها المختص بالإقليم .
- بحث اختلاف التبعيات المالية والإدارية والعمل على توحيدها . وتوقيع التوابع المستجدة على الطبيعة في السجلات الإدارية ، وشطب التي اندثرت أو تم إزالتها منها ، والتأشير عليها بالخرائط بما يفيد الحالة التي عليها . ويدخل في حكم التوابع (التجمعات السكنية غير المتناثرة – مباني وثكنات محطات السكك الحديدية الفرعية ..) .

- عمل محضر بنتيجة البحث والمعاينة بالاشتراك مع الإدارة المحلية والتصديق عليه من مديرية الأمن بالمحافظة . وفي حالة تغير تسمية التوابع التي تختلف مسمياتها عن الواردة بالخرائط المساحية ، وتتم المعاينة في حضور مندوب من ديوان عام المحافظة .
- عمل رسم كروكي للبيانات الفنية للموقع ، واعتماده من مديرية المساحة بالمحافظة لإرساله لقسم الرسم والطباعة بالهيئة العامة للمساحة . وذلك لمراعاة تنفيذ قرار التسمية الجديدة للتابع عند إعادة رسم الخرائط أولاً بأول ، وبعد ذلك تتم مراجعة وإعلان التسمية الجديدة بعمل منشور بالجريدة الرسمية .

بذلك يمكن استحداث التوابع الإدارية الجديدة على الخرائط . ولكن في ظل فوضى البناء على الأراضي الزراعية ، وانتشار التجمعات السكنية على شبكة الطرق بعد ثورة ٢٥ يناير ... لابد من وضع معايير علمية استحداث تابع ككيان عمراني شرعي ، يمكن وضعه علي الخريطة الإدارية. فيمكن اتباع الآتي :-

- حصر هذه التجمعات العمرانية ، ورصد المباني والتعديات علي الأراضي الزراعية على مرئية فضائية حديثة ٢٠١٤ م ، ومراجعتها مع مرئية فضائية قديمة عام ٢٠١٠ م .
- تصنيف كافة التجمعات السكنية والمباني المستحدثة حسب الغرض من إنشائها (سكني – تجاري – خدمي – أخرى) . وحسب الحالة (مأهولة – غير مأهولة) . وحسب موضعها بالنسبة لأقرب قرية (من ١: ٣ كم) . واستيفاء هذه البيانات يتم بمعرفة لجان من الوحدات المحلية والهيئة العامة للمساحة والهيئة العامة للمجتمعات العمرانية والضرائب العقارية وممثلي من المحافظات .
- يتم تقديم تقرير عن هذه التجمعات السكنية بتوصية عن إمكانية استحداث تابع على الخريطة أو إدماجها للكتلة السكنية الموجودة ، وإعادة تحديد للكردونات أو الأطر الإدارية الجديدة للتجمع السكني القديم . مع إعداد دراسة إمكانية توصيل الخدمات والمرافق من مياه الشرب أو الكهرباء وتقدير مقايسة شاملة لتوصيل هذه الخدمات

. وتقدير قيمة تعويضية تورد للخزينة العامة للدولة للتصالح نظير الحصول على هذه الخدمات . مع احتفاظ الدولة بغرامة البناء على الأراضي الزراعية لإعادة استصلاح أراضي زراعية جديدة عوضاً عن تبوير هذه الأراضي.

- الحل الأخير إزالة التعديات التي لا يمكن تقنينها . والتعامل معها برفع كافة المعالم التي قد تؤدي إلى إعادة إنتاج هذا المباني مع تغليظ عقوبة البناء .

أما بالنسبة لشروط تحويل تابع إلى قرية يمكن اتباع الخطوات التالية:-

- يشترط أن يكون لهذا التابع زمام مقترح منفصل عن القرية الأم ، ولا يترتب على فصله شطر أي من زمامات الوحدات الإدارية المجاورة . وأن يشمل الفصل المقترح على أحواض كاملة ما أمكن . وفي حالات الضرورة يمكن أن يشتمل الفصل جزءً أو أجزاءً من أحواض بشرط إمكانية حصر أصحاب التكاليف بها . وتقوم بذلك مأمورية الضرائب العقارية المختصة مع مندوب المساحة .
- يراعي عدم تداخل كتلة السكن للزمام الأصلي المقترح للقرية الجديدة ، ويكون للوحدة المنشأة مقرها المستقل عن القرية المنفصل عنها . بحيث آلا ينفصل زمام القرية المقترح عن كتلة السكن الخاص بها
- لا يجوز تكوين زمام مالي مستقل لقرية ما (تابع مقترح) ما لم يشتمل على كتلة سكن خاصة به أو مقر للعمودية المقترحة .
- توحيد تبعية باقي التوابع الواقعة بزمام القرية المقترح مالياً وإدارياً .
- يجب أن تشتمل مكونات الفصل المقترحة على قطع المنافع العمومية خارج الأحواض والأجزاء المتداخلة معها .
- يجب النص على تعديل تسمية القرية بما يتفق ودافع الفصل ويقترح أن يشتق أسمها من أسم القرية المنفصل عنها ولابد ان يكون متفق عليه من السكان المحليين .

ويمكن إضافة معايير أخرى منها ما يلي :-

- أن يكون التابع المقترح اختياره ليكون قرية أكبر التوابع في عدد السكان .

- أن يتوسط مجموعة التوابع ما أمكن أو تربطه شبكة مواصلات جيدة مع القرى المجاورة والتوابع المحيطة ، والمقترح ضمها إليه .
- أن يبتعد عن القرى المجاورة له بمسافة لا تقل عن ٣-٥ كم .
- عمل استفتاء شعبي محلي للتابع قبل الانفصال ، ويتم دراسة استطلاع رأي للسكان المحليين موضوع الفصل او الضم .

توابع يقطنها عدد سكان أكثر من القرى التابعة لها :

ضمت محافظة الدقهلية عدد من التوابع يزيد عدد سكانها عن سكان القرى التابعة لها، وهي ظاهرة تعد متناقضة مع الوضع العام للهيراريكية الإدارية في التقسيم الإداري المصري (محافظات – مراكز – القرى – التوابع)؛ و لكون القرية تضم عدد من التوابع الإدارية (عزب أو نجوع أو كفور) الأقل في المساحة أو في عدد السكان جدول (٤) حيث تم حصر عدد (٥٨ تابعاً) من بين عدد ١٨٣٤ تابعاً إدارياً بالمحافظة موزعة علي عدد ٨ مراكز إدارية من بين ١٧ مركز إداري بالمحافظة .

وقد وقع الاختيار علي دراسة حالة تابع قرية النيل بفرية الحفير والأمل المركزية التابعة للوحدة المحلية الحفير والأمل والتابعة لمركز بلقاس حيث يتبع القرية عدد ٣٩ تابعاً إدارياً . ويبلغ عدد سكان القرية الأم (المركزية – ٦١٦ نسمة في حين أن إجمالي عدد سكان القرية ٨٤٨٥٦ نسمة ، وتضم القرية عدد ٢٩ تابعاً من إجمالي ٣٩ تابعاً يزيد عدد سكانها جميعاً عن عدد سكان القرية ، ويبلغ عدد سكان قرية النيل " تابعاً إدارياً " ٢٧٥٧ نسمة . تم توزيع عدد ٣٠٠ استبيان على سكان التابع . وكان نتيجة الاستبيان كما في الجدول (٥) .

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

جدول (٤) العزب التي يزيد عدد سكانها عن القرى التابعة لها بمراكز المحافظة

المراكز	القرية	عدد سكانها	جملة سكانها بالتوابع	جملة توابعها	التوابع الأكبر سكاناً	عدد سكانه
أجا	منشاء عبد النبي	٤٣٣	٢٥٨٧	٤	الشبراوي	١٠٢٩
					أبو عوض	٥٢٣
					المغربي	٤٣٨
السنبلاوين	كفر سعد	١٢٢١	٤٥٧٧	٦	العدل محمد	١٤٧٨
المنزلة	الخلايفة	٨٧٨	٢٩٦٩	٢	الزعفانرة	١٤٨٣
	المصارنة	٨٥٥	٣٧٧٦	١٠	البلامن	١٠١٦
بلقاس	أبو طه	٧٥٨	١٢٧٩٦	١١	شقرف	١٠٨١
					عشن العقاب	١١٦٧
					المشعب	٣٨٢٠
					البغدادي	١٩٩٤
					الهلالي	١٤٢١
	الحفير والأمل المركزية	٦١٦	٤٨٨٥٦	٣٩	٧ مركزية	١٣٥٦
					النيل	٢٧٥٧
					٧ ثابت	١١٤٨
					٦ عامر	٨٦١
					جالية	٢٤٢٠
					جالية الأولي	١٣٤٥
					قرية ٥٣	٢٠١٥
					قرية ٥١	١٠٢٧
					قرية ٥٤	٢٢٠٧
					قرية ٥٧	٢٠٨٩
					قرية ٢٢	٢٠١١
					قرية ٢١	١٣٩٥
					قرية ٢٣	١٨٠٣
					قرية ٥٦	٩٨٢
					قرية ٢٤	٨٤٩
					قرية ٣٣	١١٩١
					قرية ٣١	١٢٠٦
					قرية ٣٠ق	٧٤١
					قرية ٣٠ ج	٦٨١
					قرية ٢٩	١٧٦٩
					قرية ٢٨	١٣١٥
					قرية ٢٧	١٠٢٢
					قرية ٢٦	١١٩٩
					قرية ٣٩	٢٧٤٧
					قرية ٣٨	١٧٤٢
					قرية ٣٤	١١٤٩
					قرية ٣٧	٢٠١٧
					قرية ٤٩	١٧٧٣
					قرية ٣٦	١١٨٢
بلقاس	الرملة	٥٢١	٥٤٧٥	٦	الجوهري	٧١٩
					الدوئتي	١٦٣٦
					الصفصافة	١٢٣٠

Journal homepage: https://mkgc.journals.ekb.eg/
ISSN: 2357-0091 (Print) 2735-5284 (Online)

تابع جدول (٤) العزب التي يزيد عدد سكانها عن القرى التابعة لها بمراكز المحافظة

المراكز	القرية	عدد سكانها	جملة سكانها بالتوابع	جملة توابعها	التوابع الأكبر سكاناً	عدد سكانه
مركز بلقاس	الشركة	٢٠٠٥	١١٣٦٨	١٣	وزير	٢٣٩١
	كفر الغنامة	١٧٨٢	٦٠٤٧	٦	البلاوية	٢٣٨٦
	منشأة شومان	٨٤٤	٩١٢٦	٦	قائم العبد	١٧٣٥
					محمد شهاب	١١٢٣
دكرنس	الربيعة	١٢٩١	١٩٢٩٨	٥٦	الشركة ٢	٢٤٩٤
	السلام	٧٥٩	٦١٤٠	١٠	ثمبة ١	١٢٦٧
					الحنجيرى	٩٦٨
	حمادة	٤٥٨	٣٤٩٢	١٦	البع	٥٤٥
					منشية المسك	٥٣٠
شربين	الحصص	٢٨٢٠	١٥١٠٤	١٦	الالف	٢٨٩٥
منية النصر	الوشايحه	٣٠٨	٢٥١٨	١٠	الاتحاد٢	٥٠٦
					الحاجة رقيه	٤٣٣
					أبو ناصر	٣٣١
بني عبيد	مبارك	٧١٧	٣٥٤١	٨	عبدالعزيز الشماس	٩٤٠
					المصادرة	٩٠٦

جدول (٥) أراء السكان المحليين في تحويل تابع لقرية ومقر وحدة محلية

العينات	موافق علي الترقية لقرية	عدم الموافقة علي الترقية لقرية	الموافقة علي فصلها لوحدة محلية	عدم الموافقة علي فصلها لوحدة محلية
عينة أهالي التابع	١٣٥	١٩	١٢٩	٢٥
النسبة المئوية	٪٤٥	٪٦,٣٠	٪٤٣	٨,٣
عينة القرية	٥٨	٤٤	٦٣	٣٩
النسبة المئوية	٪١٩,٤٠	٪١٤,٧	٪٢١	٪١٣
عدد المسئولين	٢٥	١٩	٢٤	٢٠
النسبة المئوية	٪٨,٣	٪٦,٣٠	٪٨	٦,٤
الإجمالي	٢١٨	٨٢	٢١٦	٨٤
النسبة المئوية	٪٧٢,٧٠	٪٢٧,٣	٪٧٢	٪٢٨
المصدر: نتائج الأستبيان				

ويتضح من الجدول السابق أن تباينت أراء السكان المحليين بالتابع بين مؤيد ومعارض نظراً لجهلهم بالتبعية الإدارية ورغم محدودية علمهم ، وبخبرتهم المحلية يرغب منهم ٤٥ % من السكان في تحويل التابع لقرية ، بينما يرفض نحو ٦.٣ % ، ويوافق ١٩.٤ % من سكان قرية الحفير والأمل المركزية على فصلها كقرية بدلاً من كونها تابع ، ويرفض ١٤.٧ منهم هذا التحويل .وقد تباين رأي المسئولين بالوحدة المحلية بين مؤيد ومعارض ووجهة نظرهم تخفيف العبء الإداري عنهم أو بين حبهم للمركزية والسيطرة الإدارية .

النتائج والتوصيات :

من خلال العرض والتحليل لتوزيع التوابع الإدارية بالوحدات المحلية لمنطقة الدراسة، تم التوصل للنتائج التالية:

- الوحدات المحلية غير متوازنة مساحياً وسكانياً ، ولم تأتي متوافقة مع معايير التي وضعتها الدولة من مساحة وعدد سكان . ولم تقع العواصم الإدارية للقرى الأم وسط نطاق القرى التابعة (هامشية مواقع عواصم الوحدات المحلية) .
- وقع الوسط الهندسي بالوحدات المحلية في غير مواقع العواصم (مقار الوحدات المحلية).
- وجود عدد كبير من التجمعات العمرانية البسيطة المتناثرة في المحافظات الريفية ، تأخذ شكل العزبة أو الكفر. وتسمي إدارياً تابع ، وتمارس العزبة أو الكفر وظيفة زراعية ، وتتباين هذه التوابع في نمط عمرانها، وعدد سكانها، وتدني الخدمات بها.
- لم يرد مالياً ما يخص التوابع فقد يضم دفتر المكلفة للقرية كافة الأحواض الزراعية التي تتكون عليها القرية وسكانها دون النظر إلي التوابع ، في حين أنه يوجد قرى زمامها الزراعي لا يمثل نسبة من زمام القرية ، في حين أن تمثل عزبة أو تابع النسبة الأكبر من جملة مساحة القرية ، حيث أن مردودها الاقتصادي أكبر من القرية الأصلية التابعة لها . ولذا لابد من إدراك الزمام الزراعي لكل تابع وعمل دفاتر المكلفة لكل حوض زراعي ، وقيمة ما يتم جبايته لسكانه المحليين .

- أغفلت قوانين الإدارة المحلية دور التوابع إدارياً وسياسياً واقتصاديا وخدمياً وتخطيطياً
- أتسمت المراكز التي تضم مساحات أراضي يمكن استصلاحها باتساع مساحتها . وينعكس ذلك على مساحة القرى المتاخمة لهذه الأراضي البور ، وتحمل مساحات كبيرة منها علي القرى المتاخمة لها . كما تتسم بكثرة عدد توابعها الإدارية حيث تعد التوابع (العزب – النجوع – النزل ...) مقدمات التعمير والاستيطان في مناطق الاستصلاح . كما تتسم بعدم النضج الإداري وتحمل في ثناياها مقومات التغير الإداري سواء بالضم أو بالفصل . وتتسم بديناميكية تغير الحدود الإدارية لها .
- لم يتحقق معيار المساحة (١٢.٦ كم^{٢}) في مراكز (ميت غمر – أجا – السنبلاوين – تمي الأمديد – بني عبيد – منية النصر – طلخا – محلة دمنة – الجمالية – المطرية) ، حيث تمثل هذه المراكز نحو ٥٨.٨ % من إجمالي مراكز المحافظة . وخلت وحداتها المحلية من وحدات تزيد مساحتها عن ٤٢ كم^{٢} .
- لم يرد مالياً ما يخص التوابع فقد يضم دفتر المكلفة للقرية كافة الأحواض الزراعية التي تتكون عليها القرية وسكانها دون النظر إلي التوابع ، في حين أنه يوجد قرى زمامها الزراعي لا يمثل نسبة من زمام القرية ، في حين أن تمثل عزبة أو تابع النسبة الأكبر من جملة مساحة القرية ، حيث أن مردودها الاقتصادي أكبر من القرية الأصلية التابعة لها . ولذا لابد من إدراك الزمام الزراعي لكل تابع وعمل دفاتر المكلفة لكل حوض زراعي ، وقيمة ما يتم جبايته لسكانه المحليين .
- لم يتحقق معيار تقارب مواضع مقار الوحدات المحلية مع المركز الهندسي للوحدات المحلية بمراكز المحافظة . حيث بلغت جملة الوحدات المحلية التي لم يتحقق بها هذا المعيار نحو ٣١ وحدة محلية بنسبة ٢٢.٣ % من إجمالي عدد الوحدات المحلية بالمحافظة عام٢٠١٠ م
- استنبط الباحث عدة معايير لترقية تابع لقرية من واقع المقابلات الميدانية مع مديري الإدارة العامة للفصل المالي والإداري بهيئة المساحة التفصيلية بالدقي . ومنها أن يكون التابع المقترح تحويله أكبر التوابع سكاناً ، وأوسطها جغرافيا ، أسهلها في

المواصلات ، وكذا أن يكون التباعد بينه وبين أقرب القرى من ٣-٥ كم ، ولابد من عمل استفتاء شعبي محلي لاختياره . وقد بلغ عدد القرى التي لا تضم توابع بالمحافظة نحو ١٧١ قرية بنسبة ٣٥.٥ % من جملة القرى .

وفي ضوء هذه النتائج توصي الدراسة بالاتي :

- عمل تشريع خاص بالتقسيم الإداري يضمن تحقيق عدالة التوزيع الإداري بما يتناسب مع عدد السكان والتوازن المساحي بين الوحدات الإدارية المحلية .
- الربط بين التقسيم الإداري للمحليات واقتصاديات كل محلية ومواردها وكيفية استغلالها لمواردها حتي يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي ؛ ولتحقيق التنمية المرجوه بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد سواء البشرية (السكان وأنشطتهم الاقتصادية) ، والموارد الاقتصادية (الأرض الزراعية والمشروعات التنموية المحلية سواء الصناعية أو الزراعية أو باقي الأنشطة الاقتصادية) .
- الاهتمام بالتوابع الإدارية وضرورة عمل تشريع خاص لها في قانون الإدارة المحلية لتضمينها في عملية التنمية المحلية المستدامة يتناول الآتي :-
- تمثيل التوابع بمقاعد في عملية انتخابات المحليات ؛ كإلزام كل قرية من القرى التابعة للوحدة المحلية بتقديم مرشح عن التوابع الإدارية التابعة لهذه القرية (مقعد واحد) بخلاف مقاعد القرية المنصوص عليها بالقانون . ويجب أن يكون مقعد / وحدة علي الأقل ، ويمثل بنسبة خمسة بالمائة من مقاعد مجلس شعبي المركز ومجلس شعبي المحافظة .
- يحدد دور التوابع في ميزانيات الوحدات المحلية ويكون معيار التوزيع حسب عدد السكان والمساحة وحسب الأوليات لضمان توزيع عادل للميزانيات وفقاً لمعايير ثابته وواضحة بالمجالس المحلية .
- توحيد تبعية التوابع الإدارية في المحليات مع الحدود الإدارية وتوافقها مع الدوائر الانتخابية

- وضع معايير علمية لتغير الصفة الإدارية للتوابع ؛ علي أن تكون أكبر التوابع في عدد السكان ، وفي المساحة المزروعة والأيسر في شبكة النقل والمواصلات ، والتوسط الجغرافي للتوابع التابعة إليه.

قائمة المراجع والمصادر والدوريات:

قائمة المراجع :

١) أبو راضي ، فتحي (١٩٩١) **التوزيعات المكانية** ، دراسة في طرق الوصف الإحصائي واساليب التحليل العددي ، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية .
٢) أبو عيانة ، فتحي (١٩٩٩) **الجغرافيا السياسية** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.
٣) اسماعيل ، أحمد (١٩٨٢) **دراسات في جغرافية المدن** ، مكتبة سعيد رأفت ، الطبعة الثانية، القاهرة .
٤) الديب ، محمد (١٩٩٨) **الجغرافيا السياسية منظور معاصر**، الأنجلو المصرية، القاهرة .
٥) الطوخي ، سامي (٢٠٠٦) **اللامركزية المجتمعية " مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة** ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة .
٦) الفاروق ، عمر (١٩٨٦) **البراري** – الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .
٧) توفيق ، محمود (٢٠١٦) **الدولة كظاهرة مكانية دراسة في الجغرافيا السياسية** ، الأنجلو المصرية ، ط ٢، القاهرة .
٨) تيلور ، بتر وفلنت ، كولن (ترجمة عبد السلام رضوان وإسماعيل عبيد) (٢٠٠٢) **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر والاقتصاد العالمي – الدولة القومية – المحليات** ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت .
٩) رياض ، محمد (١٩٧٤) **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا مع دراسة تطبيقية علي الشرق الأوسط** ، مؤسسة هنداوي لنشر المعرفة والثقافة ، بيروت.
١٠) عقيل ، محمد (١٩٦٣) **مشكلات الحدود السياسية دراسة موضوعية تطبيقية** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الطبعة الأولي، الجزء الاول ، الاسكندرية.
١١) عقيل ،محمد (١٩٧٥) **دراسات في الجغرافيا السياسية** ، الإسكندرية.
١٢) محرم ، صبحي (١٩٦٩) **نظام الحكم المحلي** ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ،جامعة الدول العربية ، القاهرة .
١٣) وهيبة ، عبد الفتاح (١٩٧٥) **جغرافية العمران** – الإسكندرية.

الندوات والمؤتمرات :

١- اسـماعيل ، أحمد (١٩٩٤) **البعد السـكاني في التقسـيم الإداري** ، أبحاث ندوة الأقسام الإدارية في مصر ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة .

٢- عبد الله ، أمين (١٩٩٨) **التقسيم الإداري في مصر نظرة مستقبلة** ، مقترحات إنشـاء تقسـيم إداري جديد في ضـوء الأقاليم التخطيطية ، دراسـة نقدية ، أبحاث ندوة الأقسام الإدارية في مصر ، المجلس الأعلى للثقافة .

٣- رياض ، محمد (١٩٩٠): **الجغرافيا وتخطيط الأقاليم الإدارية في مصـر** – قسـم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية – ندوة عن (الجغرافيا والمجتمع).

٤- هاشـم ، حمدي (٢٠١٥): **لامركزية الإدارة المحلية منهج التنمية المتواصـلة – مؤتمر اتحاد خبراء البيئة العرب "** دور الإدارة المحلية في التنمية المسـتدامة " بالتعاون مع المجلس العربي للاقتصـاد الأخضـر والمنتدي المصـري للتنمية المسـتدامة – الثلاثاء ٩ يونيو ٢٠١٥ – القاهرة – فندق سـفير بالدقي – الجلسـة الأولي – الإدارة المحلية .

المصادر :

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء – النتائج النهائية ٢٠٠٨ – كراسـة محافظة الدقهلية- تعداد ٢٠٠٦ م .

٢- تعداد عموم سكان القطر المصري – ١٨٨٥ – المملكة المتحدة .

٣- قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ م ولائحته التنفيذية – الأمانة العامة للإدارة المحلية – وزارة التنمية المحلية .

٤- وزارة الإسـكان والمرافق والمجتمعات العمرانية (الهيئة العامة للتخطيط العمراني) – إعداد المخطط الاسـتراتيجي العام للقرى – التقرير النهائي – يوليو ٢٠٠٥: مشروعات قرى محافظة الدقهلية .

٥- مركز دعم واتخاذ القرار بمركز الوزراء عام ٢٠٠٦ – وتم تحديثه ومراجعته مع إدارة المجالس ومركز المعلومات بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٠ م .

الدوريات :

١- الفاروق ، عمر (١٩٧٩) **تغيرات الخريطة الإدارية لدتا النيل** ، مجلة مصـر المعاصـرة ،الصـادرة عن الجمعية المصـرية للاقتصـاد السياسـي والإحصـاء والتشريع ، العدد ٣٧٨- أكتوبر، القاهرة .

٢- عبد الوهاب ، سـمير (٢٠٠٧) **التقسـيم الإداري للمحافظات وتأثيره على التنمية المحلية في مصر** ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة القاهرة ، العدد الثامن ، القاهرة .

الرسائل :

١- بشـيري ، فتيحة (٢٠١٤) **دور التقسـيم الإداري في التنمية المحلية في الجزائر** ، رسـالة ماجسـتير ، المركز الجامعي أحمد زيانه غليزيان ، معهد العلوم القانونية والإدارية ، قسم الحقوق ، الجزائر .

٢- خضـــر ، فتوح (١٩٧٩) **الجغرافيا الاقتصـــادية لمحافظة الدقهلية** ، رســـالة دكتوراه ، منشورة ،جامعة الزقازيق .
٣- عجلان ، نشأت السعيد عبد الحميد (٢٠١٠) **تغير الخريطة الإدارية لمحافظة كفر الشيخ باستخدام تقنيات GIS** ، ماجستير غير منشورة ، عين شمس ، القاهرة .

قائمة المراجع والدوريات الأجنبية :

1) Charles F.,Sabel &William H.Simon(2011) Minimalism and Experimentalism in Administrative State ,Columbia Law School , Public Law & Legal Theory Working paper Group , SSRN Electronic Journal ,November 3 .
2) Divid Newman , John,Agnew & Others(2003) A companion to Political Geography : Chapter 9 " Boundaries " ,Black well Publishing.
3) Duncan , S.. and Good Win., M.(1988) The Local State and Uneven Development , Polity Press , Cambridge , U.K. .
4) Dwivedi , R ., L.(1997) political Geography – G.S. Jain for chaitanya Publishing house , Allagabd , India .
5) Haggett ,P.(1965) Location Analysis in Human geography , London . .
6) Haggett ,p.,(1983) Geography – A Modern Synthesis , New York.
7) Helin ,R.A. (1967) The volatile administration map of Rumania , annals Association of American Geography .
8) Jeftic .,L.& Milliman , J.D., and Sestini,G. (1992) Climatic change and the Mediterranean – Environmental and Societal impacts of climatic change and sea – level Rise in the Mediterranean region , first published ,London ,.
9) Kevin Cox (2002) Political Geography Territory ,State , and Society , Black Well Publishers.
10) Marie.,Odegaard,(2013) State formation ,Administrative Areas, and Thing Sites in the Borgarthing Law Province ,Southeast Norwag , Debating the Thing in the North I: The Assembly Project Journal of the North Atlantic , Special Vol.,5:42-26,p 43.
11) Moodie , A.E.(1985) Geography Behind Politics , Hutchinson University Library ,London.
12) Pounds , N. J. G. (1963) political geography .Indian university copyright by McGraw Hill book company.
13) Rongxing ,guo (2005) Cross-Border Resource -Management Theory and Practice , Vol. 10 ,1 St-Edition , Elsevier Science 3- 278 , introduction.
14) Witherick,M.,E.,(1993) Population Geography ,Second Impression , Longman & Group U.K. Limited, London .
15) Ramesh k.,Narender,J.(2014) Administrative Relation Between Center and State ,CASIRJ,Vol(5),Issue 2, ,ISSN(2319-9202).

المواقع الإلكترونية :

1- (www.academia.edu).
2- https://www.ekb.eg/ar/web/researchers/home

Abstract

This study discussed the local units and administrative dependencies of villages and farms in the administrative centers in Dakahlia Governorate. It aimed to study the distribution of local units and administrative dependencies at the level of villages and local units in governorate centers. And studying the discrepancy in the distribution of administrative dependencies in villages and local units (number - areas - population), and studying the geographical criteria for establishing local units identified by the state, and studying the hope for administrative dependencies in achieving sustainable development in the localities.

The study relied on the census of administrative dependencies in the official census of the Central Agency for Public Mobilization and Statistics (2006 AD), and the Governorate Information Center (Local Units 2010). The study was dealt with the following methods (the regional approach - descriptive analytical - morphological - functional approach...), in addition to the method of quantitative analysis, network analysis, the cartographic method and the use of geographic information systems applications.

Among the results of the study: the distribution of dependents is unbalanced in the villages and in the local units in the governorate. Some of the dependents can be upgraded to villages, as well as the establishment of new local units to achieve administrative development and sustainable development with these units. He put forward a sustainable development strategy with a balance between the number of dependencies, a balance in the population and a balance in the areas of local units and their dependencies, a fair distribution of resources and support for citizens in service, administrative and political terms.